المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

المدرسة الوطنية العليا لعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

مطبوعة مقياس مدخل الى العلاقات الدولية

مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس

اعداد الأستاذ : رامي حميد.

الرتبة : أستاذ محاضر قسم"ب".

البريد المهني:rami.hamid@enssp.dz

رئيس المجلس العلمي

الدكتور: صايح مصطفى

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية — المجلس العلمي

بن بوزيد هجيرة

مديرة المكتبة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية — المكتبة

أولا: تقديم المقياس

تشمل هذه المطبوعة مجموعة من المحاضرات التي تقدّم لطلبة السنة الثانية تحضيري طور ليسانس وكذلك لطلبة الماستر تخصص علاقات دولية ومختلف التخصصات التي تعنى بدراسة العلاقات الدولية أو الدراسات الإستراتيجية والدراسات الاقليمية على حد سواء.

فضلا، عن كون هذه المحاضرات هي جزء اساسي من التكوين القاعدي لطلبة العلوم السياسية بوصفه تخصصا قائما بذاته يظم عدة فروع، فهذا المقياس يُعنى كذلك بأهم المواضيع في العلاقات الدولية لاسيما عنصر "القوة" الذي تم التركيز عليه بشكل اساسي بغية اعطاء صبغة خاصة لهذه المحاضرات، تختلف نوعا ما عن التقديم التقليدي لمقياس مدخل الى العلاقات الدولية.

وقد تم المزج في هذه المطبوعة بين المعارف النظرية والمفاهيمية لتحليل وتفسير الظواهر الدولية لاسيما من خلال متغير القوة، وبين الادوات التحليلية التي تمكن الطلبة من تفسير الظواهر الدولية والإقليمية، مع تقديم بعض النماذج والأمثلة من الواقع خاصة من الواقع العربي.

وعليه يسعى هذا المقياس لتحقيق مجوعة من الاهداف ذات الطابع البيداغوجي والمنهجي، لتزويد الطلبة بأهم الادوات والمصطلحات الاساسية التي من شانها ان تساعدهم مستقبلا، في حال اختار تخصصا دراسيا او مهنيا مرتبط بتخصص العلاقات الدولية.

ثانيا: اهداف المقياس:

يهدف هذا المقياس لتحقيق مجموعة من الاهداف البيداغوجية والمنهجية والعلمية، عبر اعطاء الطالب مجموعة من المعلومات والأدوات التي تساهم في:

1. تهيئة طلبة قسم التحضيري لمرحلة التخصص (العلاقات الدولية)، عبر امدادهم بأهمّ المعارف الاساسية التي تمثل مدخلا اساسيا لحقل العلاقات الدولية، (خاص بطلبة التحضيري).
2. محاولة تزويد الطلبة ببعض الادوات التحليلية التي تمكنهم من فهم واقع العلاقات الدولية، واهم العوامل التي تتحكم فيها، مع مستويات التحليل على المستويين الإقليمي والدولي.
3. تقديم رصيد معرفي اولي يساهم من جهة في معرفة توجهات الطلبة واهتماماتهم بالمقارنة مع التخصصات الاخرى الممكنة(السياسات العامة، التنظيم السياسي والإداري..)، ومساعدهم في وضع الخيارات المناسبة لهم مستقبلا.
4. تأهيل الطلبة للحياة العملية والمهنية في حال اختار بعض الطلبة مزاولة بعض الوظائف التي لها علاقة بهذا التخصص، على سبيل المثال التمثيل الدبلوماسي في القنصليات والسفارات او في المنظمات الدولية والإقليمية.
5. وبصفتها أحد أهمّ المداخل التي تسمح لنا بدراسة العلاقات الدولية والأحداث التاريخية التي تؤثر في الأنساق الدولية.

ثالثا: محاور المقياس

1- المحور الاول: مفهوم العلاقات الدولية والتضارب المعرفي.

2- المحور الثاني: مجالات العلاقات الدولية وحدود التنظير.

3- المحور الثالث: مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

4 - المحور الرابع: عوامل القوة في العلاقات الدولية.

5-المحور الخامس: التحول في مركزية القوة دوليا بعد نهاية الحرب الباردة

6- المحور السادس: المقاربة الواقعية في تفسير العلاقات الدولية

7-المحور السابع: الطرح اللبرالي في العلاقات الدولية.

8-المحور الثامن: المفهوم البنائي للعلاقات الدولية.

9-المحو التاسع: الصعود الصيني بين المسؤولية الدولية والهيمنة الإقليمية "دراسة تطبيقية ".

10-المحور العاشر: الحراك العربي بين التحول الديمقراطي ونظرية الفوضى الخلاقة "دراسة نموذجية".

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية والتضارب المعرفي

تمهيد:

عرف ميدان العلاقات الدولية سواءً كظاهرة تاريخية او كحقل معرفي العديد من التغيرات ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، والتي اثرت في تحوله لميدان يعج بالتناقضات السلبية (تضارب ايديولوجي وحضاري) والايجابية(تنوع معرفي وتنافس علمي)، فالعلاقات الدولية هي مجال للتفاعل بين مختلف العناصر المكونة للمجتمع الدولي سواءً كانت فواعل دولاتية أو فواعل غير دولاتية.

وعليه، يهدف ميدان العلاقات الدولية لدراسة وتحليل وتفسير طبيعة العلاقات التي تنشأ بين الدول والمجموعات البشرية المختلفة والعوامل والأسباب المحركة لها، من حيث الجغرافيا وطبيعة الدول ونوعية انظمة الحكم وتوجهاتها الايديولوجية، وكذلك العوامل الديمغرافية وما تحمله من عناصر كمية (تعداد السكان) وقيميه (الدين، العرق، العادات والتقاليد)، يضاف لها الاحداث التاريخية من حروب ونزاعات وعلاقات تعاونية التي اثرت على تبلور العلاقات الدولية.

انطلاقا من هذا؛ **ما هو مضمون العلاقات الدولية؟ وما هي اهم الاحداث والعوامل المساهمة في تبلورها؟ وما هي اهم العوائق التي تحول دون قيام نظرية للعلاقات الدولية عامة وشاملة؟**

أولا: تعريف العلاقات الدولية:

يختلف تعريف العلاقات الدولية باختلاف المراجع والمصادر من جهة، وباختلاف المجال الدارس لها (المجال السياسي، المجال الاجتماعي، المجال الاقتصادي، المجال الثقافي....)، كما خضعت دراسة العلاقات الدولية للتجاذبات الايديولوجية والصراعات الحضارية، التي ساهمت بدورها بإنتاج معرفي متضارب ومتناقض، كما اختلف حسب تعريفها كميدان وظاهرة او كعلم وتنظير معرفي.

1 -العلاقات الدولية كمجال وميدان تاريخي: وعموما يمكن اجمال بعض التعريفات اهمها:

عرّفها **"نيكولاس سبيكمان"** بأنها: **"العلاقات بين الافراد المنتمون لدول مختلفة، فالسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص ومجموعات تستهدف مصلحة معينة وهذا السلوك نشأ نتيجية سلوك جماعات اخرى"**، يعبّر هذا التعريف على التوجهات السلوكية في العلاقات الدولية والتي تركز على توجهات الدول ليس بصفها فواعل عقلانية مستقلة(كما يعتقد الواقعيون) بل

بوصفها وحدات تتشكل بسبب التفاعلات الداخلية المرتبطة بعملية صنع القرار، اذ يتأثر التوجه الخارجي للدولة بسلوكيات الافراد وصناع القرار وطبيعة السياسة الداخلية.

في حين يعرّفها "**جيمس**" بأنها :"**علاقات الدول والشعوب فيما بينها**"[1]، وبالرغم من بساطة التعريف إلا انه يحمل مفهوما واسعا لميدان العلاقات الدولية، حيث يشمل هذا التعريف العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي قد تنشأ بين الوحدات الدولاتية من جهة، والشعوب والأمم من جهة اخرى، وبهذا لا يستثني اية علاقات مهما كانت نوعها.

اما "**هانس مورغانتو**" المنظر الواقعي الشهير فيعرّفها اي العلاقات الدولية بأنها: " **جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية؛ وموضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من اجل القوة**"[2]، يوضّح هذا التعريف المنظار الضيق الذي يرى به الواقعيون الكلاسيكيون العلاقات الدولية، من كونها تشمل فقط الجوانب السياسية دون غيرها (السياسة الدولية)، كما لا تعترف بغير الدول كفواعل في العلاقات الدولية (يعتقد الواقعيون عموما ان الدولة هي الفاعل العقلاني الوحيد في العلاقات الدولية)، وأخيرا يعتقد الواقعيون ان العلاقات الدولية هي ميدان للصراع والتنافس والنزاع وليس مجالا للتعاون والتكامل.

وعليه يمكن تقديم تعريفا اجرائيا للعلاقات الدولية يتمثل في كونها:" **مجموعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والدبلوماسية، التي نتشأ بسبب التفاعل بين مختلف الوحدات السياسية وغير السياسية المكونة للمجتمع الدولي، من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية وشعوب وأمم وأفراد**".

2- **العلاقات الدولية كعلم وحقل معرفي:** وبدوره خضع لنفس العوامل التي تحكمت في تفسير العلاقات الدولية، حيث تأثّر بالصراعات الايديولوجية والسياسية كذلك، ويمكن اجمال اهم التعريفات فيما يلي:

يعرّفه "**ستانلي هوفمان:**" بأنه: **هو العلم الذي يدرس حقل العلاقات الدولية، من حيث العوامل والنشطات المؤثرة في السياسية الخارجية وفي الوحدات الاساسية المكونة لعالمنا**"[3]، وهو يقصد اهم العوامل الموجهة للسياسة الخارجية، وبذلك يهمل الجوانب الاخرى من العلاقات التي لا

---

[1] كـاظم هاشـم نعمـة، **العلاقـات الدوليـة**، بغـداد(د د ن)، 1979، ص4

[2] للمزيد انظر في : Hans j Morgenthau, **In Defense of the National Interest a Critical Examination of American Foreign Policy** , New York, Alfred A.kroof, 1st edi , 1951

[3] ناصيف يوسف حنى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص 8.

تكون في العادة متضمنة داخل السياسة الخارجية، مثل التأثيرات التي تخلقها مجموعات بشرية معينة(حركات انفصالية) او منظمات غير حكومية (مراسلون بلا حدود...)، وعليه سيكون هناك مشكلة في تفسير الكثير من الحالات التي لا تكون السياسة الخارجية موجهة لها.

اما الفقيه العربي "**محمد طه بدوي**" فيعرفه بأنه :" **التحليل الموضوعي لأحداث الواقع الدولي لكونه يرتكز على الواقع المحسوس وليس المسلمات والبديهيات التي لم تتحقق علميا**"[1]، يحاول هذا التعريف التحلي بالموضوعية العلمية من خلال انكار الجهود الفكرية التي جاءت بها المدرسة المثالية، التي جعلت من حقل العلاقات الدولية حقلا معرفيا يرتكز على القيم والمسلمات المعيارية، اذ يدعو هذا التعريف بالتحلي بالواقعية التحليلية، عبر دراسة الاحداث الدولية ومسبباتها كما هي في الواقع، وليس لاعتبار ما يجب ان يكون.

ويعارض "**ألفرد زيمن**" هذا التعريف حيث يرى ان علم العلاقات الدولية هو : "**العلم الذي يمتد من العلوم الطبيعية من جهة الى الفلسفة من جهة ثانية**"[2]، وعليه فهو لا ينفي صفة الفلسفة والتأمل ودور القيم في تحليل العلاقات الدولية، بوصفها علما انسانيا بالدرجة الاولى لا يخلو من عنصر القيمة والأخلاق .

من خلال التعاريف المدرجة تبيّن لنا حجم الخلاف بين المنظرين والمحللين في العلاقات الدولية في تحديد مفهوم جامع وشامل للعلاقات الدولية، كميدان اولا؛ من كونه هل يشمل الجوانب غير الرسمية وكل الجوانب الأخرى وكعلم ثانيا؛ الذي خضع للصراعات والتجاذبات الايديولوجية و السياسية، وهذا يحيلنا للعنصر الثاني من هذا المحور.

ثانيا: التضارب المعرفي لميدان لحقل العلاقات الدولية:

بالنظر للطابع التوظيفي لحقل العلاقات الدولية فقد خضع مثله مثل العلوم الانسانية الاخرى بما فيها علم السياسية، لمجموعة من المؤثرات الابستمولوجية والتي تحكمت فيها جملة من العوامل السياسية والسلطوية وكذلك الصراع الدولي.

---

[1] للمزيد انظر: محمد طه بدوي، **أصول علم العلاقات الدولية**، القاهرة: المكتب العربي الحديث، 2019.

محمد سامي عبد الحميد، **العلاقات الدولية "مقدمة لدراسة القانون الدولي العام"**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

[2] ص 10-13

فمفهوم العلاقات الدولية مصطلح يندرج ضمن المفاهيم **الرحالة**[1]، التي تتسم بالهلامية والممكن صبها في القالب المعرفي المراد الوصول إليه، كما ن طابعها المطاطي يجعل منها محل توظيف سياسي مستمر من طرف الدول والقوى في العلاقات الدولية.

1. **الانتقائية في استعمال المفهوم:** ان اختلاف التوجهات الايديولوجية والسياسية للمدارس التي اهتمت بميدان العلاقات الدولية، جعلت من هذا الحقل، حقلا معرفيا خاضعا للصراعات وللتوظيف السلطوي السياسي، فعادة ما يستعمل العلم لخدمة اجندات دول وقوى مهيمنة على العلاقات الدولية، فحسب علم اجتماع المعرفة الذي يحدد الجماعة المعرفية التي توجه العلم وفق المخرجات التي ترغب فيها الدوائر السلطوية التابعة لها[2]، اذ لا يخفى الدور المركزي الذي لعبته العديد من مراكز البحث في انتاج نظريات ومعارف تخدم مصالح دول بعينها، فالمتأمل لحقل العلاقات الدولية تتكشف لديه بصفة واضحة، ان الانتاج العلمي اضحى الية من آليات التبرير للسياسات الدولية المنتهجة من طرف قوى معينة، ففي هذا الصدد وعلى سبيل المثال جاءت الواقعية غداة نهاية الحرب الباردة لتشرعن السياسة التدخلية للولايات المتحدة الأمريكية، على أنها السبيل الوحيد لحفظ الامن والسلم في العلاقات الدولية، اما اللبرالية فحاولت تبرير التحالفات والتكتلات الدولية التي انشأتها الدول الغربية في اطار اقليمي او عالمي، والتي تعبر عن سيطرة النموذج الرأسمالي الديمقراطي، اما الماركسية فجاءت نتيجة الصراع الايديولوجي بين الغرب والشرق لتعطي بديلا محتملا لدول العالم الثالث عن النموذج اللبرالي.

فعلم العلاقات الدولية مهما بلغ من الموضوعية فهو لا يخلو من الانحياز المعرفي، الذي توجهه دوائر معرفية لديها ارتباطات عضوية بدول و قوى و جماعات ولوبيات تقوم على تمويلها.

2. **اختلاف زاوية وميدان الدراسة:** يرى **ويلكنسون** أن الطبيعة المركبة ومتعددة التخصصات لمادة العلاقات الدولية، هي التي جعلت من البحث عن نظرية عامة فعالة في العلاقات الدولية"مهمة مستحلية"[3]، اذ يختلف المنتج المعرفي لعلم العلاقات الدولية باختلاف الزاوية والجهة الدارسة له، فعلماء السياسية يصرّون على الطابع السياسي للعلاقات الدولية، وبهذا تخضع العلاقات الدولية حسبهم لضوابط سياسية بالدرجة الاولى، فهي تعبير عن الارادة السياسية للدول وصناع القرار

---

[1] **الرحالة:** بمعنى انها تتغير وفق خلفية الباحث والمنظر والبيئة المعرفية التي ينتمي اليها(لبرالي، اشتراكي، اسلامي...)
انظر محمد عارف نصر، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: "التحول من الدولة الى المجتمع و من الثقافة الى السوق.

[2] عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006

[3] بول ويلكينسون، العلاقات الدولية "مقدمة قصيرة جدا"، لندن: مؤسسة هنداوي، 2017، ص 9.

والجماعات السياسية محليا وخارجيا، فالعلاقات الدولية وان غاب عنها العامل السلطوي والتنظيمي مثلما هو حال الظاهرة السياسية الداخلية، إلا انها تخضع للقرارات السياسية والتوجهات السلطوية، وعليه فهي ظاهرة سياسية,

اما علماء الاجتماع فلديهم رؤية اكثر شمولا من حيث اعتبار العلاقات الدولية ظاهرة انسانية اجتماعية، يجب ان تأخذ بعين الاعتبار الروابط الاجتماعية عبر القومية التي تنشأ بين المجموعات البشرية، فالدول ما هي إلا نتيجة حتمية لتطور اشكال الجماعات التقليدية (الأسرة، القبلية، العشيرة)، والتي كانت تحظى بعلاقات فيما بينها رغم وجود حدود جغرافية تحدها، وتلك العلاقات بقيت مستمرة عبر الزمن لتعبر على الترابط بين الشعوب، ولذلك يجري الحديث اليوم على مصطلحات مثل "المجتمع المدني العالمي" ليؤكد على الروابط الاجتماعية بين الامم.

اما فقهاء القانون فيدرسون العلاقات الدولية من زاوية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، اي ان نظرتهم عادة ما يتم اختزالها في القانون الدولي الناظم للعلاقات الدولية، الذي حسبهم يمثل اللبنة الاساسية التي تضبط سلوك الدول بعضها البعض,

وعليه، فتفسير العلاقات الدولية خضع للزاوية التي يُدرس من خلالها، من كونها زاوية ضيقة او زاوية موسعة، تشمل كل الحقول المعرفية من علم سياسة وعلم اجتماع وعلم القانون وعلم الاقتصاد، وهذا ساهم بتشعب الدراسات وتداخل المتغيرات التي تتحكم في توجيه علم العلاقات الدولية[1]، اذ يدعو المنظرون لتوسيع مجال علم العلاقات الدولية، وعدم حصره في مجال واحد بالنظر للطابع المعقد والمركب للعلاقات الدولية.

خلاصة واستنتاجات:

بناءً على ما سبق؛ نخلص أنّ الظاهرة الدولية تتسم بالتعقيد والتركيب؛ بسبب عدد المتغيرات والفواعل والعوامل التي تتحكم فيها، اذ يصعب تقديم مفهوم دقيق شامل وعام للعلاقات الدولية سواءً كعلم او كظاهرة، نظرا لطابع التوظيف الايديولوجي والسياسي الذي خضعت له عبر العصور والأزمنة، ممّا جعل الانحياز المعرفي السمة الاساسية التي تطبع ميدان العلاقات الدولية خاصة من المدارس الوضعية الغربية.

[1] بول ويلكينسون، **مرجع سابق الذكر**، ص 10.

المحور الثاني: مجالات العلاقات الدولية وحدود التنظير.

تمهيد:

يعبّر ميدان العلاقات الدولية عن تشعب وتعقد كبيرين اذ يصعب التميز بين الظواهر الدولية بالنظر لتداخلها مع بعضها البعض، يضاف اليها تعدد الفواعل من فواعل دولاتية وغير دولاتية، وتعدد العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية كذلك، كما أنّ تغير الأوضاع الدولية باستمرار وتعاقب الاحداث الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001، التي حملت معها تغيرات جذرية على النسق الدولي، وتغير معه الكثير من المخرجات المعرفية والعلمية في مجال التنظير في العلاقات الدولية، فتقلص اهمية بعض العوامل التقليدية للقوة وكذلك تراجع بعض القوى في سلم النظام الدولي، ادى لضرورة مراجعة بعض الاجتهادات المعرفية وبعض النظريات العلمية.

بالاعتماد عما سبق؛ **ما هي المجالات المعرفية والتطبيقية التي تُعنى بها العلاقات الدولية؟ وما هي اهم الاشكالات النظرية التي تعترض الباحثين في حقل العلاقات الدولية؟**

اولا: مجالات العلاقات الدولية:

إن المجال الذي تغطيه الدراسات في ميدان العلاقات الدولية جد واسع ويصعب حصره في مجالات محدودة، لكن عموما يمكن ذكر مجموعة من المجالات التي يهتم بها اهمها:

1. **تاريخ العلاقات الدولية:** ويتناول تطور الاحداث الدولية ومختلف المحطات التاريخية والأحداث التي اثرت على مسار العلاقات الدولية ووجهتها.
2. **نظرية العلاقات الدولية:** وتعنى بدراسة التنظير ومختلف المقاربات التي تقدم تفسيرا علميا لحقل العلاقات الدولية.
3. **التنظيم الدولي:** ويدرس الانساق الدولية وكيفية تشكلها وتحولها من نسق لآخر، كما يدرس القواعد والقوانين الناظمة للعلاقات الدولية.
4. **المنظمات الدولية والإقليمية:** وتدرس اهم التكتلات الدولية والإقليمية والأسباب الكاملة وراء تشكل الاحلاف الدولية، ومسارات الاندماج والتكامل الدوليين.

ثانيا: إشكالية استقلالية ميدان العلاقات الدولية :

نظرا لكل العناصر المذكورة سلفا يتجلى لنا؛ صعوبة تحديد ما اذا كانت العلاقات الدولية علما قائما بذاته، او حقلا معرفيا تابعا للعلوم الاخرى وبالأخص للعلوم السياسية، فشرط استقلالية العلم تتطلب:

- معالجة موضوع خاص به؛
- منهج وطرق علمية خاصة او متكيفة معه[1]؛
- ادوات ومداخل ومقاربات خاصة.

انطلاقا من هذا اختلف الدارسون للعلاقات الدولية حول استقلالية او عدم استقلالية الحقل:

1- فريق المعارضون لاستقلالية حقل العلاقات الدولية: ينطلق هذا الفريق من مجموعة من التبريرات التي تجعل من حقل العلاقات الدولية تابعا لعلم السياسية اهمها:

- العلاقات الدولية ما هي إلا مجموع السياسات الخارجية للدول والتفاعلات التي أنتجتها، فالعلاقات الدولية تعبر عن المصلحة القومية للدول وتوجهاتها الخارجية فحسب، فهي تعبر عن السلوك البراغماتي للدول وتوجهاتها السلطوية، اذ لا يمكن عزل العلاقات الدولية على علم السياسة وفق هذا المعطى.
- اذا كان علم السياسية علم يبحث في السلطة وتوزيع القوة داخل الدولة، فكذلك العلاقات الدولية تبحث في المتغيرين على المستوى الدولي.
- حقل العلاقات الدولية يبحث في مصادر الصراع على المستوى الدولي وأسبابه ومحفزاته، وهو نفس ما يبحث فيه علم السياسة على المستوى المحلي.
- تشترك العلاقات الدولية في اهم المناهج الكمية والكيفية التي تعنى بعلم السياسة، اذ انه لا يمكن لعلم ان يحقق استقلاليته بنفس مناهج العلم المستقل عنه.
- يستعمل بنفس النظريات التي تعالج المسائل الداخلية، والتي يستعين بها علم السياسة مثل: السلوكية، اللبرالية، الاشتراكية وغيرها[2].

ان جل هذه المبررات تعبر عن الطابع التداخلي بين علم السياسية وحقل العلاقات الدولية، ففي الاخير العلاقات الدولية هي انعكاس للسياسات الخارجية للدول، والتي بدورها تخضع لضوابط وعوامل داخلية يعالجها ويحللها ويفسرها علم السياسة.

2- فريق المؤيدون لاستقلالية وعلمية العلاقات الدولية: ينطلق هذا الفريق في تبريره لاستقلالية العلاقات الدولية كحقل معرفي، بالاستناد لمجموعة من العوامل اهمها:

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص.32

[2] للمزيد انظر: اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الاصول والنظريات"**، القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1991.

- ان المجال المكاني للعلاقات الدولية اشمل وأوسع من المجال المكاني للسياسة الداخلية، اذ لا يمكن دراسة الاحداث الدولية بنفس منطق وأدوات التي تدرس بها الاحداث الداخلية، نظرا لدرجة اتساعها وحجم كثافتها.
- يدرس علم العلاقات الدولية وحدات سياسية غير الدول، مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، شركات متعددة الجنسيات، الجماعات الإجرامية، والتي لا يصلح علم السياسة لدراستها بشكل وافي.
- تدرس العلاقات الدولية الأنساق الدولية وتطورها عبر الزمن، وأسباب تغير الانظمة الدولية والعوامل المؤثرة فيها (كيف يتحول من نظام ثنائي القطبية الى احادي الى تعددي و العكس).
- اذا كان علم السياسة يهتم بظاهرة توزيع السلطة داخل المجتمعات المحلية وتأثيرها على القرارات والسياسة العامة، فان علم العلاقات الدولية يدرس ظاهرة غياب السلطة وعدم وجود الهرمية على المستوى الدولي، وتأثيراتها على سياسات الدول الخارجية والداخلية.(تأثير عكسي).
- لعلم العلاقات الدولية مجموعة من المناهج الخاصة التي تستعمل حصرا في تحليل العلاقات الدولية مثل : المنهج النسقي الدولي.
- يتميز علم العلاقات الدولية بجملة من النظريات والاقترابات الخاصة به، والتي ليست لها صلة مباشرة بعلم السياسة مثل النظرية الواقعية، الوظيفية[1].

خلاصة واستنتاجات:

ان طابع التعقيد والتركيب الذي تتسم به الظاهرة الدولية يجعل منها محل جدل كبير لدى الدارسين والمحللين؛ ففضلا عن التضارب المعرفي الذي جاء نتيجة تعدد المتغيرات والفواعل والعوامل التي تتحكم في العلاقات الدولية، يضاف لها صعوبة الاتفاق على مواضيع ومناهج ومقاربات موحدة، ممّا يجعل الخروج من الانحياز المعرفي الذي يتسم به ميدان العلاقات الدولية بفعل التدافع الايديولوجي والقيمي صعبا جدا، فمجال التنظير في العلاقات الدولية هو مجال للصراع السياسي بين الدول والقوى الكبرى، اذ سعى كل طرف لدعم النظريات والمعارف التي تخدم نموذجه وتصب في مصالحه الحيوية.

[1] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 32

المحور الثالث: مفهوم القوة في العلاقات الدولية .

تمهيد:

يعتبر مفهوم القوة من ضمن المفاهيم الأساسية التي طالها التغير،سواءً من ناحية الممارسة العملية او من الناحية الابستيمولوجية والعلمية، حيث أصبح التركيز على ابعاد القوة بمدلولاتها الكلانية والشاملة، وهذا بتوسيع حيز الفهم للممارسة التي اضحت الدول والفواعل الدولية ترتكز عليها عند استعمالها للقوة، فالقوة اصبحت تمارس بآليات غير ملموسة و غير مرئية في كثير من الاحيان فيما اصطلح عليه بقوة الاقناع و الجذب و والإعجاب، وعليه فإنّ الدراسات الدولية الجديدة باتت تركز اكثر فأكثر عن المفهوم الشامل للقوة و ليس بالضرورة على المفهوم العسكري التقليدي.

تأسيسا على ذلك، **كيف تحول مفهوم القوة على الساحة الدولية في الفترة التي اعقبت نهاية الحرب الباردة؟**

أولا :الاطار النظري للقوة:

1- مفهوم القوة : يرتكز مصطلح القوة على مجموعة من العناصر و القدرات المادية والمعنوية التي تمكّن صاحبها من التأثير على الآخرين، باعتبار القوة الغاية المثلى للدول وفق المقاربة الواقعية للعلاقات الدولية، حتى تؤمن حماية حدودها وتحقق مصالحها الحيوية التي تسمح لها بالبقاء و الاستمرارية في نظام دولي سمته الاساسية الفوضى، وغياب سلطة عليا تركن لها الدول في حال تعرض مصالحها للتهديد.

كما يعرّفها **"كارل دوتش"** بأنها: **"القدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق، بحيث تعمل الدولة على توظيف عناصر القوة وتحويلها من كامنة إلى فعلية، ويكون هذا التوظيف نتيجة إدراك الدولة لتفوقها في إحدى متغيرات القوة على حساب أخرى"**[1]. ركّز دوتش على عملية تحويل القوة من عناصر راكدة غير متحركة الى نفوذ في الواقع، اذ يؤكد على ضرورة ممارسة القوة و ليس امتلاكها فحسب.

[1] خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص.14.

اما "**جوزيف س ناي** " فيعرفها بأنها: "**القدرة على التأثير على النتائج لتتفق مع ما تريده** " كما أنها تعني: "**امتلاك أكبر قدر ممكن من هذه الموارد، إذ العناصر: السكان أو الموارد الطبيعية، الاقتصاد القوي والقوات العسكرية، الاستقرار السياسي**"[1]

بخلاف **دوتش** فان **ناي** يركز على العلاقة بين القوة و الاقناع، حيث يرى ان الاقناع و الجذب تعتبر قوة هامة لا تقل اهمية عن القوة المادية، فالتاريخ يزودنا بعدة امثلة عن ذلك ، ففي حين كانت تركز مدينة **اسبرطة** اليونانية على قوة جندها و الياتها العسكرية لإخضاع المدن الأخرى، كانت **اثينا** تركز على الفضيلة و العلم لجذب الآخرين، كما ان الولايات المتحدة استعملت قوة الجذب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال لإخضاع اوروبا الغربية و اليابان و إلحاقها بركبها .

2-خصائص القوة : يمكن إجمال مجموعة من الخصائص المميزة للقوة، وهي كالأتي[2]:

- تتميز القوة بقدرة ممارسة السيطرة، فقيمة القوة في قدرتها على ممارسة التأثير.
- تختلف القوة باختلاف قدرة الدول على تحويلها لنفوذ فعلي واقعي و ليس كقدرات كامنة.
- تتميز بعدم الثبات، فهي تزيد و تتقلص على حسب الظروف و الاستعمال.
- كل قوة تقاس في حجمها بالمقارنة مع القوى الاخرى، و ليس لذاتها فقط.

ثانيا: التحول في المفهوم السيميولوجي لمفهوم القوة بعد نهاية الحرب الباردة:

يعتبر **جوزيف ناي** من بين اهم المنظرين النيو لبراليين الذين ركزوا على التحول الحاصل في مفهوم القوة خاصة من الناحية الدلالية و الابستيمولوجية، فالقوة حسبه تغيرت في ممارستها اليومية من طرف الفواعل الدولية، مما يشترط دراستها بشكل مختلف لأنها لم تعد تستند بالضرورة للعناصر المادية التقليدية، فالقوة لها عدة أنماط تتمظهر من خلالها ، و أهم تلك الانماط تتمثل في:

---

[1] جوزيف ناي، "**حدود القوة الأمريكية**"، تر: علي حسين باكير، على الموقع: https://bakeerali.wordpress.com/2006/02/17 ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/12.

[2] فريد ميليسا، "القوة وأهميتها في العلاقات الدولية"، **مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، (ع.6، 2014)، ص. 75 .

1 - **القـــوة الصـــلبة:** ركـــز الواقعيـــون علـــى مفهـــوم القـــوة بالشـــكل الصـــلب، و يتمحـــور المفهـــوم حســـبهم حـــول القـــوة العســـكرية فحســـب، حيـــث تعتمـــد علـــى الجوانـــب الماديـــة للقـــوة وإمكانيـــة تطويرهـــا و تعظيمهـــا مـــن قبـــل الـــدول لتحقيـــق مصـــالحها الحيويـــة، و ارتبطـــت القـــوة بعمليـــة الـــردع و التهديـــد و دفـــع الـــدول الاخـــرى نحـــو الاستســـلام ، فـــلا يكـــاد يســـلم الواقعيـــون بشـــكل اخـــر غيـــر القـــوة العســـكرية لممارسة النفوذ على المستوى الدولي.

2 -**القـــوة الناعمـــة:** تشـــير القـــوة الناعمـــة حســـب **نـــاي** لأهميـــة اســـتخدام الأســـاليب المرنـــة فـــي تحقيـــق اهـــداف و حاجيـــات الـــدول، **فنـــاي** يـــرى أن التركيـــز علـــى القـــوة الصـــلبة لا يمـــنح للـــدول ضـــمانات اكثـــر لتحقيـــق أهـــدافهم، كمـــا ان اســـتعمال القـــوة المرنـــة لـــه نتـــائج افضـــل خاصـــة عنـــدما لا تكـــون ضـــرورة ملحـــة لاســـتعمال القـــوة الصلبة[1].

هنـــاك مجموعـــة مـــن الامثلـــة الواقعيـــة التـــي تؤيـــد طروحـــات **نـــاي**، القائمـــة علـــى الاعتقـــاد ان قـــوة الجـــذب و الاقنـــاع و قـــوة النمـــوذج قـــد تحقـــق نتـــائج و اهـــداف افضـــل بكثيـــر مـــن النتـــائج المحصـــلة جـــراء اســـتعمال القـــوة الصـــلبة، فكـــل مـــن اليابـــان و كوريـــا الجنوبيـــة لا تســـتخدمان القـــوة العســـكرية لتحقيـــق اهـــدافهما الخارجيـــة، فقـــدرة نموذجهمـــا الجـــذاب علـــى الاقنـــاع يفـــوق فـــي تـــأثيره الكثيـــر مـــن الـــدول التـــي تمتلـــك جيـــوش قويـــة جـــدا. فـــالقوة الناعمـــة تعنـــي الوصـــول الـــى الاهـــداف المرجـــوة بأقـــل تكلفـــة و بأقـــل مخـــاطرة ممكنـــة، باســـتعمال قـــوة الاقنـــاع و الجـــذب عـــوض القـــوة العاتيـــة(الصـــلبة) مـــن اجـــل دفـــع الاخـــرين للقيـــام بتصـــرفات تتوافـــق مـــع مصـــلحتك دون الحاجة لتهديدهم باستعمال القوة، مما يقلل من الانفاق والجهد[2].

3-القـــوة الذكيـــة: تعنـــي القـــوة الذكيـــة تلـــك القـــدرة علـــى المـــزج بـــين القـــوة الصـــبة و القـــوة الناعمـــة، كمـــا ان **نـــاي** يعتقـــد أنـــه لا يمكـــن للقـــوة الناعمـــة أن تعمـــل بمفردهـــا لتحقيـــق أهـــداف السياســـية الخارجيـــة للـــدول، لان هنـــاك ضـــرورة لاســـتنادها فـــي بعض الحالات على القوة الصلبة[3].

---

[1] يمنى سليمان، **القوة الذكية المفهوم والأبعاد**، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، 2016، ص.10.

[2] جوزيف ناي، **القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب** : تر إبراهيم محمد علي، دب ن: بروجيت سنديكت، 2004، ص. 33.

[3] **المرجع نفسه**، ص.2.

فالقوة الذكية تعتبر مفهوما متجددا و ليس جديدا، حيث تم استعمالها في الواقع اكثر من مرة عبر التاريخ لكن لم يتم التأصيل لها فقط من الناحية النظرية والمعرفية ، فبروز قوى اقتصادية صاعدة على غرار الاتحاد الأوروبي، الصين، روسيا، و دول تجمع البريكس، دفع بالولايات المتحدة لمراجعة استراتيجيتها من خلال المحاولة للمزج بين القوة العسكرية و القوة الاقتصادية لكي تقلل من نفقاتها.

كما ان القوة الذكية لا تعني فقط المزج بين القوة الصلبة و القوة الناعمة، بل القدرة على اختيار الظرف و الوقت المناسب للمزج بينهما، وكذلك تحديد القدر الذي تستعمل فيه نوع من القوة على حساب القوة الاخرى.

إنّ امكانية المزج بين القوتين الصلبة والناعمة بشكل مستمر، يعطي للدولة قدرة تأثيرية هائلة[1]، وهذا ما تقوم به عدة قوى دولية مثل الاتحاد الأوروبي، وروسيا و تركيا، فالصين أضحت تمزج بشكل رائع بين قدراتها الناعمة (امكانياتها الاقتصادية الضخمة) و قدراتها المادية(القوة العسكرية و السكان) من اجل ان تفعل صعودها السلمي نحو النفوذ الاقليمي و العالمي ، فيما اصطلح عليه **بالقوة المسؤولة الصينية**، و هذا ما يفسر انخراط الصين بشكل سلمي في النشاطات الاقليمية و الدولية .

خلاصة واستنتاجات:

إنّ تغير الأوضاع عقب نهاية الحرب الباردة حمل معه تغيرات كثيرة في بنية النظام الدولي، ومعه تغيير في مفهوم و مدركات القوة و مدلولاتها، حيث تم تسجيل تراجع العناصر التقليدية المحددة للقوة في النظام الدولي، بتراجع حيز القوة الصلبة مع زيادة في استعمال القوة المرنة على رأسها الاقتصاد، التكنولوجيا، و الدبلوماسية بأبعادها التقليدية و الحديثة.

كما شهد مركز السلطة الدولية تغيرا ملحوظا، فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على ممارسة نفوذها الدولي بالشكل الذي كانت عليه سابقا مما اجبرها على تقليص تواجدها في عدة مناطق عبر العالم لاسيما في اوروبا والشرق الاوسط وأفغانستان، في حين نجد دول مثل دول تجمع "**البريكس**" بات اعضاؤه يتطلعون للعب ادوار اكثر أهمية على مستوى النسق الدولي، بالموازاة مع عناصر القوة التي تكتسبها.

[1] يمني سليمان، **مرجع سابق الذكر**، ص. 18 .

المحور الرابع: عوامل القوة في العلاقات الدولية

تمهيد:

يشير مصطلح القوة إلى مجموعة من الإمكانيات المادية والمعنوية التي تعطي لصاحبها أو مكتسبيها القدرة على التأثير وفرض السيطرة على الآخرين، بوصف القوة هدف أساسي تسعى الدول للحصول عليها بغية حماية نفسها وتأمين حدودها أو بغية استعمالها من أجل الحصول على امتيازات ومصالح معينة، ويعرى **"كارل دوتش" k. dertch** انها القدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق بحيث تعمل الدولة على توظيف عناصر القوة وتحويلها من كامنة إلى فعلية، ويكون هذا التوظيف نتيجة إدراك الدولة لتفوقها في متغيرات القوة على حسب ..أخرى[1]

- ذات صيغة حركية ديناميكية حيث أنها غير ثابتة تتغير ماديا ومعنويا، فما يمثل قوة دولة ليس بالضرورة تمثيل لقوة الدولة الأخرى.
- القوة وسيلة لممارسة النفوذ، دقيقة القوة يكمن في مدى قدرتها على ممارسة التأثير وتغيير سلوك الآخرين بالاتجاه ما نريد.
- تختلف نفوذ الدول بالاختلاف قدراتها على تطبيق عناصر القوة المتاحة وتحويلها لقوة ذات فاعلية
- ذات طبيعة نسبية تقاس كثرتها وخصائصها بالمقارنة مع الدول الاخرى وقدراتها.[2]

اولا: العوامل التقليدية :

1. **الجغرافيا:** يلعب الموقع الجغرافي إلى جانب الموارد الطبيعية أهمية بالغة في تحديد قوة الدولة فاتساع الحدود أو ضيق المجال الجيواستراتيجي من شأنه أن يضعف أو يقوي الدولة باختلاف قدرتها التحكمية على حدودها، لكن في غالب فإن إتباع الرقعة توافر الأراضي الخصبة إلى جانب الموقع المطل على المسطحات المائية كلها عزامل تقليدية ساهمت في قوة الدولة.
2. **العوامل الديموغرافية:** إن التعداد السكاني الذي يرافقه مستوى كبير من التعلم والتمدن من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على قوة الدولة التي تحسن توظيف هذا العامل في حين قد يكون عائقا لما تغيب الحكومة والكفاءة عن النظام السياسي التي تضعف مدى التماسك الاجتماعي لسكان خصوصا إذا كانت دولة فيها عدة قوميات وعرقيات.

---

[1] خضر عطوان، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

[2] فريد مليلس، **مرجع سابق الذكر**، ص. 75 .

3. **القدرات الاقتصادية:** تعد مدى توفر البنية الاقتصادية التي تمنح للدولة مجموعة من المواد المالية التي تمكنها من الانعتاق من الحاجة، فقدرة الدولة على تحصيل اكتفائها الذاتي في مجال الغداء وكذلك توافر قاعدة صناعية صلبة تمنح تفعيل سياسة تشغيل تمتص البطالة، بالإضافة لتوافر شبكة من الطرقات والموصلات التي تشجع على سهولة التنقل وكذلك تجدب الاستثمارات الأجنبية إلها.

يعتبر الاقتصاد عصب الحروب لما يستطيع تقديمه من تمويل أو أن يفعّل نفسه كأداة للضغط من خلال العقوبات الاقتصادية أو الحصار على دولة معادية لها، في حين الضعيفة اقتصاديا عادة ما تكون عرضة للضغوطات الدولية.

4. **القدرات العسكرية والاستراتيجية:** وتمثل قدرة الدول على استخدام القوة العسكرية مباشرة من أجل التأثير على الآخرين، كما قد تثير لمدى قدرة الدول على الدخول في تحالفات استراتيجية (حلف الأطلسي) قد تحميها[1]

عادة ما شكلت القوة العسكرية أحد أهم العناصر التي تعتمد عليها الدول في فرض شهرتها على الدول الأقاليم، الأخرى، كما يعتقد الواقعيون التقليديون وحتى الواقيعيون البينائيون ، وعلى رأسها، **"مورغانتو"** و**"ميرشايمر"** أن القوة العسكرية تبقى المؤثر الأهم في زيادة الدول وكذلك أحد أهم العوامل التي تسمح بتحقيق مصالحها وبل تتحول في حد ذاتها لمصلحة وهدف أسمى وفق **"مورغانتو".**

ترتبط القدرات العسكرية بحجم وتعداد الجيوش، حيث أن الدول التي لها القدرة على التجنيد عادة ما يكون لها سياسة ، دفاعية فعالة حيث تبقى العامل البشري عنصرا مهما في تحديد قوة الجيش، يضاف لها درجة الإنفاق العسكري وكذلك مدى توافر قاعدة صناعية عسكرية ومنظومة تكنولوجيا توافق عصرتنه وتحديث الجيش، والذي ترافقه في العادة كذلك دورات تدريبية ممتدة من خلال القيام بالمناورات العسكرية التي تستعمل على هدفين الأول الإبقاء على مستوى اليقظة وترهيب الثانين وقد يكون كذلك بهدف استعراضي وردعي.

كما ترتبط القوة العسكرية بمدى توفر الدعم السياسي من طرف مؤسسات النظام السياسي الأخرى وذلك لدرجة الدعم الشعبي ومدى انخراطه المتواطئ في السياسات الدفاعية بالإضافة لما قد

[1] نماء عويسي، **القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية**، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات 2018، ص. 17 .

توفره منظومة مخابراتية فعالة تزوده بالمعلومات الدقيقة حول حالة تسلح العدو أو إمكانية حدوث اعتداءات محتملة.

5. **القدرات السياسية:** يلعب الاستقرار السياسي والكفاءة الحكومية وكذلك شرعية النظام ومشروعية الحكم بالإضافة لقدرة الدولة على حسن السير وتعبئة الموارد المادية والبشرية بشكل صحيح وفعال دورا ساهما في قوة الدولة[1]، إن غياب الاستقرار السياسي وعدم قدرة الدولة بالتحكم في عناصرها الداخلية (الأفراد، والجامعات) يعتبر مؤشرا على ضعف هشاشة الدولة، وبتالي يجعلها عرضة لضغوطات والتدخلات الدولية في شؤونها الداخلية تحت ذرائع مختلفة المرتبطة بعدم احترام حقوق الإنسان أو أنها قد تشكل مصدر لتهديد للنظام الإقليمي أو الدولي.

الأنظمة السياسية التي تتميز بالحكومة الرشيدة والقدرة على توظيف مختلف عناصرها الداخلية من خلال إنشاء التعديدية الفكرية وكذلك احترام القانون والشفافية الانتخابية، من شأن ذلك أن يجعل المواطنين يدعمونها لاسيما يساهم في استقرار تلك الدول وقد يجعل من إمكانية تعرضها للضغوطات الدولية أمرا صعبا جدا.

ثانيا: العوامل الحديثة:

1. **التطور التكنولوجي والمعرفي:** يمثل التطور التكنولوجي في مجال المعدات الحربية أو المخابراتية أو المرتبط بالصناعات المدنية، ومدى قدرة الدول على التحكم في التكنولوجيات الحديثة سواء في مجال الابتكار أو في مجال الاستعمال أحد أهم عوامل القوة، فقد شكلت المعلومة سواء قديما أو حديثا أحد أهم العناصر التي ترتكز إليها القوة[2]. فالدول التي تتحكم في التكنولوجيات والمعرفة نجدها أكثر قدرة على التأثير في حين قد يبقى بمعزل عن التأثير.

تعد المعلومات أو تكنولوجيا المعرفة، أعلى سلعة على الإطلاق فمن يمتلك المعرفة يمتلك لنفوذ فالدول التي تستطيع توظيف المعرفة المتقدمة والتكنولوجيات الحديثة تستطيع أولا أن تراقب حدودها وبتالي تمنع أي هجوم محتمل عليها كما أنه سمح لها بتحقيق تكاليف الإنتاج الصناعية ذات الطابع المدني والعسكري لما يعزز تنافسا على المستوى الدولي.

---

[1] للمزيد أنظر: اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق الذكر**.

[2] عبد المالك زغبة، تأثير **التكنولوجيا على العلاقات الدولية**، الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص40

إن الدول التي تتحكم في تكنولوجيات التواصل والإعلام على المستوى الدولي على عشرات الدول المتقدمة أصبحت تمارس نفوذا مباشرا على تعود العالم دون أن تستطيع حكومتها أن تمارس الرقابة التقليدية عبر الأدوات الأمنية القديمة. فالدول التي لا تتحكم في التكنولوجيا نجدها أكثر عرضة للتهديدات المسلحة مثل الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة من تلك التي تتحكم في التكنولوجيات المتطورة.

2. **القدرة الدبلوماسية:** بالرغم من أن الدبلوماسية يجب أن تستند لعناصر قوة آخرى حتى تكون فعالة وتعتمد عنصرا في القوة إلا لأنه هناك أمثلة كثيرة على فعالية الأدوات الدبلوماسية في تحقيق أهداف الدول خصوصا إذ تمتعت تلك الدبلوماسية بالكفاءة وكذلك ارتبطت بالحكمة والحيادية تلك الدول تحتفي بالاحترام وبتالي قد تحقق مكاسب دبلوماسية[1].

3. **القدرات المعيارية والثقافية** : ترتبط بمدى توافق أهداف تلك مع القيم والمبادئ العالمية مثل الدفاع على حقوق الإنسان والإساءة ، ومحاربة الفساد والاضطرار السياسي ونصرة القضايا العادلة على المستوى الدولي كتلك المرتبطة بتصفية الاستعمار أو محاربة التمييز العنصري سواء على أساس ديني، عرقي أو اثني.

كما يرتبط هذا العنصر بالجانب الإيديولوجي والقدرة على استقطاب الآخرين بعد تبني القيم والمبادئ التي تدافع عنها وتسعى لنشرها، ويتماشى هذا العنصر كذلك مع تبني أدوات تسمح بنشر تلك الثقافة عبر المراكز الثقافية أو عبر القنوات الإعلامية والبرامج التلفزيونية والأفلام، فقوة الدولة مرتبطة بمدى قدرتها على تصدير ونشر نموذجها الثقافي والحضاري خارج حدودها.

خلاصة واستنتاجات:

لا يمكن لأية دولة في العالم ان تمارس نشاطها بكل حرية دون ان تمتلك مجموعة من عناصر القوة التي تسمح لها بالحركية من جهة، وبتحقيق اهدافها العليا من جهة اخرى، فالدول التي يمكنها ان تمارس نفوذها هي تلك الدول التي لديها مجموعة من القدرات الكامنة والتي استطاعت تحويلها لقدرات مؤثرة اقليميا او دوليا.

قد تتحول بعض عوامل القوة كالموارد الطبيعية والموارد الطاقوية لنقمة لبعض الدول التي تسيء استخدامها او لا تحسن توظيفها، فتتحول لعامل جاذب للاستعمار او عامل للنزاع الدولي.

---

[1] للمزيد أنظر: محمد طه بدوي، **مرجع سابق الذكر.**

المحور الخامس: التحول في مركزية القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

تمهيد:(ظهور مناطق نفوذ جديدة)

يعتقد العديد من المحللين ان صعود قوى جديدة مثل الصين و روسيا و ألمانيا، الهند، اليابان وتركيا، من شانه ان يغير من مركزية القوة الدولية ، فهذه القوى ترى أن النسق الدولي لم يعد يعكس مصالحها القومية، فمن الواضح أنه من غير الممكن ان تحصل هذه الدول على مكانة دولية تليق بإمكانياتها و قدراتها دون إحداث تغير كبير بالنظام الدولي، فالمانيا واليابان و هما في قلب المنظومة اللبرالية و مع ذلك ترغبان في تغير بعض قيم النظام الدولي و توازناته، التي لا تتماشى بالضرورة و طموحاتها المتنامية، كما ان و روسيا والصين تعارضان نمط السيطرة الغربية و تدعوان لضرورة مراجعة القواعد الدولية بما يتوافق و قوتهما الصاعدة، وعلى هذا الأساس تتضح معالم نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وعليه؛ **ماهي القوى الدولية الصاعدة؟ وهل يمكنها تغير موازين القوى الدولية بما يتماشى ومصالحها الحيوية؟**

أولا: مفهوم صعود القوى جديدة وتغير في مركزية القوة في النظام الدولي.

يشير مفهوم صعود القوى لمجموع الدول التي تمتلك مجموعة من مقومات القوة على المستوى الدولي، تلك الدول اضحت تشكل تهديد مباشر للقوى التقليدية التي هيمنت على العلاقات الدولية غداة نهاية الحرب الباردة، حيث اصبحت تنادي بضرورة اعادة النظر في شكل النظام الدولي وإعادة توزيع الادوار بما يتماشى وعناصر قوتها ونطاق نفوذها[1].

في هذا الشان؛ يعتقد **"جوزيف ناي"** انّه توازيا و ظهور قوى اقتصادية جيدة خاصة في جنوب شرق اسيا فان مركزية العلاقات الدولية لم تعد في الغرب ، فصعود مجموعة من القوى الكبرى والوسطى على المستوى العالمي أثر على توزيع القوة داخل المنتظم الدولي، و قد يفضي لظهور نزاعات بين القوى التعديلية (القوى التي ترغب في التغيير) والقوى المسيطرة (القوى التي ترغب في إستمرارية هيمنتها الدولية)، و هذا ما يفسر النزاعات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة، و كذلك الصراع الروسي الاوروبي في شرق اوروبا، مما ينذر بعودة السباق نحو التسلح من اجل اكتساب اكبر قدر ممكن من القوة.

---

[1] مايكل جيه مازار وأخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، كاليفورنا: مؤسسة راند، 2016، ص. 16-17.

ثانيا: صعود دول في سلم القوى الدولي: و تتمثل في مجموعة من الدول التي ابانت على قدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية من خلال جملة من المظاهر والأزمات التي بينت حجم نفوذها، ويمكن ذكر هم تلك الدول فيما يلي:

1. **الصين**: وفق نظرية **"أورغانسكي" Organsky** حول تحول القوة؛ يستوجب على الدول الحصول على مقدار متزايد من القوة حتى تتحول إلى قوى عالمية أو إقليمية ، و بمقدار أكبر من القوة التي تمتلكها القوى المهيمنة، و عليه يمكن إدراج الصين ضمن القوى التي تسعى إلى تغيير مكانتها الدولية وفق معادلة تتماشى مع قوتها المتنامية وطموحاتها القومية.[1]

تسعى الصين للوصول لمصاف القوى العالمية الكبرى المهيمنة مسألة وقت حسب **ميرشايمر** زعيم التيار المناهض في أمريكا للصعود الصيني حيث يرى أنه ما فوق قوى عبر التاريخ تمتعت بنفس القدر من القوة الاقتصادية الصينية إلا وصولها إلى قوة إمبريالية استعمارية وقد شكل الصين مستقبلا تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الباسيفيك، وهذا الطرح قد عززه من قبله الرئيس الأمريكي الأسبق ريشارد نيلسون في كتابه ما بعد السلام حين حدد الصين كمصدر تهديد مستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية لجلب الاحتياط منها.

2. **الهند:** تطمح لان تصبح قوة إقليمة بما يتماشي و قدراتها الاقتصادية وتعدادها السكاني، فالهند لاتقل اهمية عن الصين اذا احسنت توظيف قدراتها المتنامية، خاصة وأنها تشكل سوقا استهلاكية و انتاجية ضخمة جدا.

3. **الاتحاد الاوروبي** :بحكم توفرها على قدرات جذب تعزز قدرتها المرتبطة باستعمال القوة الناعمة، وعلى رأسها اللغات والثقافة، بحكم تاريخها الاستعماري الذي جعل من ثقافتها ولغاتها الأكثر انتشارا عبر العالم.[2]

4. **تركيا:** على نفس المنوال إتجهت تركيا لتعزيز عمقها الاستراتيجي في المنطقة العربية، أين دعا **"داوود أوغلو"** عبر إستراتجية تصفير المشكلات إلى إذابة الخلافات بين تركيا وجيرانها العرب، بما أسهم في انجذاب تلك الدول نحو تركيا(خاصة قبل موجة الحراك العربي 2011)، وتحاول تركيا توظيف قوتها

---

[1] Xiabg cao, China Asa « responsible power» Altrilistec, ambision on , Ambigousou .**journal of china studies**, vol4 N°3 dez.2013.pp.406-427

[2] جوزيف سي ناي، **القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق، البحيري، الرياض، العبيكان، 2007، ص 117

الاقتصادية منذ صعود حزب العدالة و التنمية عام 2002 لتعزيز تفوقها الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط[1].

فتركيا القوية تمثّل جسر استراتيجي بين الغرب والشرق، ستزيد اهميته بعد ان تستكمل تركيا سيادتها على المضايق المائية التركية (البوسفور والدردنيل) بعد عام 2023 (أي بعد انتهاء الالتزامات التركية الدولية بمقتضى معاهدة سيفر). كما ان تركيا تطمح لأن تصبح قطبا صناعيا منافسا لأوروبا، ويتزامن الطموح الطاقوي التركي مع تصاعد المخاوف الاقليمية من تحول تركيا لقوة اقليمية في منطقة شرق المتوسط ، وتأثير ذلك ذلك الصعود على تأجيج النزاعات الإقليمية كما هو واقع في ليبيا وسوريا.

5. **روسيا:** على نفس خطى الصين تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في اوراسيا، فبعد وصول **بوتين** للحكم عكف على اعادة تجميع الامبراطورية السوفيتية الضائعة على حد تعبير **الكسندر دوغين** المنظر الجيوبوليتيكي الروسي المعروف، و لتحقيق ذلك تستعمل روسيا الدبلوماسية الطاقوية تارة كالية للجذب و الاقناع، والقوة العسكرية المدمرة تارة اخرى لمواجهة دول الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة ضمن مجالها الحيوي الاوراسي.

خلاصة واستنتاجات:

لم يقتصر الصعود على القوى المعروفة في العادة حيث شكل صعود البرازيل مع قدوم الرئيس الأسبق **"لولا"** في أمريكا اللاتينية نموذجا عن الدول التي أصبحت تناهض النظام الاقتصادي العالمي بالوجه الذي سيطرت عليه القوى الكبرى، وفق نفس التوجه نجد إفريقيا الجنوبية بقيادة رئيسها السابق "**زوما**" التي تدعم مبدأ إعادة هيكلة النظام الدولي من خلال إصلاح منظومة الأمم المتحدة وكذا مجلس الأمم وجعله أكثر ديمقراطية وتمثيله بضم دول جديدة من خلال توسيع تكتله، وفي هذا المسعى تجد دعما كبيرا من دول مثل: الهند والبرازيل والأرجنتين وتركيا، التي ترغب بدورها في تبوء مكانة دولة تتماشى مع طموحاتها الدولية.

[1] عبد الحافظ الصاوي، **"الاقتصاد التركي ومواجهة التحديات"** على الرابط، http://www.alaraby.couk.12/10/2016، تاريخ الاطلاع: 2017/02/15.

المحور السادس:المقاربة الواقعية في تفسير العلاقات الدولية

تمهيد:

يعتبر التنظير في العلاقات الدولية من بين اهم الحقول المعرفية التي تسمح للباحث فهم و فحص صحة الكثير من الافتراضات المطروحة، وفي هذا الصدد جاءت العديد من النظريات لتعطي تفسيرا مقنعا ومتماسكا للعلاقات الدولية مع تفكيك أهم المتغيرات التي تتحكم في الظواهر الدولية و كيفية نشوئها.

ولقد ظهرت عدة حوارات نظرية وفلسفية في مجال العلاقات الدولية، لعل اهمها الحوار المثالي الواقعي، حيث انطلقت المثالية من مسلمات ومعاير فلسفية في تحديد طبيعية العلاقات الدولية، في حين عارضت الواقعية الأسس الفكرية والفلسفية التي طرحها الميثاليون، وقدمت ديناميكيته عملية جديدة، ومن هذا المنطلق شهد ميدان العلاقات الدولية نقاشا فكريا قويا بين مختلف الطروحات التقليدية والحديثة، و تميزت مرحلة الحرب الباردة بهيمنة التوجه الواقعي للعلاقات الدولية[1].

في هذا الصدد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية لأكثر من ستة عقود من الزمن، بالنظر لقدرة الطرح الواقعي التكيف مع المستجدات الدولية وقوة الافتراضات التي ينطلق منها، وجاءت الواقعية كردّة فعل على الطرح المثالي الذي فشل بالتنبؤ بالحربين العالميتين، مع المبالغة في النظرة التفاؤلية للعلاقات الدولية .

ومنه، **ماهي اهم المتغيرات والافتراضات و الاتجاهات التي يشملها الطرح الواقعي؟**

أوّلا: الجذور التاريخية للفكر الواقعي:

ترجع الجذور التاريخية للنظرية الواقعية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكّر الهندي **"كوتيليا" koutilya**، الذي اعتبر أن الدولة كائن طبيعي عليه ان يتمدد ويتوسع، والدولة التي لا تبادر بالهجوم سيتم الاعتداء عليها، لذا تبقى أحسن وسيلة للبقاء هي المبادرة بالهجوم، وأما المفكّر الإيطالي **نيكوللو ميكيافيلي Mechiavelli** في كتابه الأمير فأسس لفكرة القوة وكيفية حفاظ الامير على حكمه و استمرارية دولته من خلال تقوية نفسه بشكل متواصل، وضرورة القضاء على خصومه، كما يعتبر ميكيافلي ان الدولة غاية بحد ذاتها واستمرارها مقترن بمدى تقوية نفسها

[1] Columba peoples and Nick Vaughan- Williams, **Critical Security Studies**: **An Introduction,** London: Routledge, 2014, pp.2-6

وقدرتها على صد أي هجوم خارجي عليها، كما انه أجاز استعمال كل الطرق القانونية وغيرها من اجل الحفاظ على كيان الدولة، تحت شعار **"الغاية تبرر الوسيلة"**.

أما الفيلسوف الإنجليزي **"توماس هوبز" T.Hobbes** فيعتبر الاب الروحي للفكر الواقعي[1]، والذي ينطلق من فرضية ان الانسان شرير بطبعه و انه ينزغ نحو استعمال القوة والتعدي على الاخرين ، وهذا الشرور لا يمكن ضبطه إلا بوجود حاكم(دولة) قوي بإمكانه ان يفرض سلطة و قواعد الدولة على الكل، لذا تقوم فلسفة الواقعية خاصة الكلاسيكية منها على اعتبار ان البحث عن القوة دافع انساني غريزي، فالواقعيون يجمعون على أهميّة متغيّر القوة في إدارة العلاقات الدولية.

ثانيا: أهم الافتراضات التي تقوم عليها النظرية الواقعية:

ترتكز الواقعية بشكل عام على مجموعة من المبادئ الأساسية، التي تنبثق منها اهم الفرضيات التي اجتمعت عليها اغلب الاتجاهات الواقعية (بشكل خاص الكلاسيكية) :

1. **اعتبار الدولة الفاعل العقلاني الاوحد في العلاقات الدولية** : فالدولة حسبهم هي الكائن الدولي الوحيد الذي يتمتع من الناحية الانطولوجية بالشخصية الدولية القانونية التامة والعقلانية لممارسة النشاطات الدولية، و عليه لا يمكن ان نحلل الظواهر الدولية بمعزل عن الدول بوصف هذه الاخيرة منشأ كل التفاعلات الدولية، فمهما كانت صفة و تأثير الفاعل الاخر فهو يبقى تابع للدولة، وفي ظل غياب صفة العقلانية عن الفواعل الاخرى تبقى الدولة وحدة التحليل الاساسية لفهم توجهات العلاقات الدولية. وهذا ما يعبر عنه **"ريمون آرون"** بأنّه في الحالة الطبيعية يمثل أمن الدولة الهدف الأول بالنسبة لأية وحدة سياسية"[2].
2. **المصلحة القومية فوق كل مصلحة اخرى**: تعتبر المصالح الحيوية الوطنية مسعى كل دولة، فالأمن الوطني وتحقيق الحاجيات الاساسية للدول وأهمها على الاطلاق الحفاظ على استمراريتا وبقائها، ويعد المحافظة على الوجود المادي للدولة الحد الأدنى من المصلحة الوطنية حسب مورغانتو، فالمصلحة الوطنية تحركها غريزة البقاء مثل الانسان تماما، وبما ان مصالح الدول متضاربة فان ذلك يجعلها في صراع دائم للحصول على اكبر قدر من المصلحة.

---

[1] بول ويلكينسون، **مرجع سابق الذكر**، 2017، ص 10.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: دار الكاظمة، 1985، ص.63.

3. **الحصول على اكبر قدر ممكن من القوة**: على حسب قول الفيلسوف اليوناني "**توسيديدس**" في حواراته مع الفيلسوف "**ميليان**" : "**بأنّ الأقوياء يفعلون كل ما تمكّنهم القوة من صنعه**"، و لعله يقصد ان اكتساب اكبر قدر ممكن من القوة بالمقارنة مع خصومك يعطيك الافضلية عليهم لتحقيق اكبر قدر ممكن من مصلحتك الخاصة، وتعتبر القوة العسكرية أهم معيار تتحدد عليه قوة وتفوق الدول حسب الواقعيون[1].

4. **غياب سلطة دولية مركزية**: في ظل غياب سلطة دولية عليا(حكومة عالمية) مثلما هو عليه الحال على المستوى الداخلي للدول، وفي ظل الفوضوية الدولية وغياب الأمن و السلام الدائم نظرا لانعدام الثقة بين الدول والامم (تصادم المصالح)، فذلك يضاعف من إحتمالية نشوب النزاعات والحروب الدولية[2]، وهذا ما يفسر لجوء الدول للبحث عن مزيد من القوة لحماية نفسها وحماية مصالحها القومية.

ثالثا: أهم اتجاهات المدرسة الواقعية:

الطرح الواقعي ليس نظرة ورؤية واحدة للعلاقات الدولية والتنظيم الدولي، حيث تتفرع عنه عدة توجهات تختلف عن بعضها البعض في بعض التفاصيل وفي المنهج المتبع لتحليل الظاهرة الدولية، وتتمثل اهم تلك التوجهات فيما يلي:

1-**الواقعية الكلاسيكية او التقليدية**: تركز الواقعية الكلاسيكية بشكل حصري على موضوع التهديدات المتأتية من خارج الدولة، كما تنطلق الواقعية الكلاسيكية عند رائدها "**هانس مورغانتو**"، من فرضية ان الدولة القومية فاعل وحيدا في العلاقات الدولية، فالدولة هي وحدها من تمتلك صلاحية المحافظة على الأمن، وهذا ما يدفعها للبحث عن المزيد من القوة خاصة العسكرية منها.

فالقوة تعتبر الهدف الاساسي والغاية المثلى التي تسعى الدول لتحقيقها، لذا على كل دولة ان تحقق اكبر قدر ممكن من القوة لتحقيق أهدافها وحماية نفسها، ومنه يمكن اعتبار ان القوة عندهم "**وسيلة وغاية في ذات الوقت**".

تركز الواقعية الكلاسيكية على القوة العسكرية بوصفها النواة الاساسية للقوة ، فالقوة العسكرية المتغير الأصيل الذي يساهم في الحفاظ على الأمن القومي والدولي على

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات الساسية الدولية**، الكويت: دار السلاسل، ط1، 1987، ص. 18.

[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق الذكر**، ص.141.

حد سواء، فالأمن يشكّل أولوية حيوية وهدف رئيسي في السياسة الخارجية للدول، وبهذا اعتبر الطرح الواقعي التقليدي أنّ القوة والأمن وجهان لعملة واحدة، فلا وجود للأمن في ظلّ غياب القوة العسكرية.

توعز الواقعية التقليدية الخلافات والصراعات على المستوى الدولي لطبيعة الدولة الشريرة التي تكتسبها من الانسان ذاته(الدولة شخصية طبيعة لها نفس صفات البشر)، لذا من الطبيعي جدا ان تتضاعف الحروب والصراعات في ظل سعي كل دولة لتحقيق مصالحها المتناقضة مع الدول الاخرى.

يبقى توازن القوى الطبيعي هو الحل الامثل لتحقيق الاستقرار على المستوى الدولي، فالدول في سعيها لتحقيق قوتها ينتج عن ذلك توازن قوى طبيعي المفضي للأمن والاستقرا، والإخلال بهذا التوازن يؤدي في كثير من الاحيان لحدوث النزاعات والحروب الدولية.

2- الواقعية الجديدة او الواقعية البنيوية (النيواقعية): و تتفرع بدورها لاتجاهين اساسين:

أ-البنيوية الدفاعية:و يتزعمها "**كنيت والتز Waltz Kenneth**" ، الذي سعى لتجاوز بعض الاخطاء المنهجية التي وقعت فيها الواقعية الكلاسيكية، التي إعتبرت الدولة فاعل وحيد في العلاقات الدولية والمستوى التحليلي الاساسي، لذا بين **والتز** في كتابه **"نظريه للعلاقات الدولية"** [1] **أن** البنية الدولية تمثل وحدة التحليل الاساسية وليس الدولة، فسلوك الدولة والوحدات السياسية الاخرى مرهون بطبيعة البنية الدولية، ونظرا لفوضوية النظام الدولي وإنعدام سلطة دولية عليا، تجد الدول نفسها مضطرة لتقوية نفسها للحفاظ على امنها لذا لا يمكن تفسير سلوك الدول بمعزل عن الاكراهات والضغوطات التي تمارسها البنية الدولية[2]، ومنه اكتسب هذا الاتجاه صفة **البنيوية**.

فجوهر النظرية البنيوية لا يركز على الطبيعة البشرية في تفسير الظواهر الدولية، بقدر ما يركز على تأثير النظام الدولي الذي يتألّف من مجموعة من الوحدات الاساسية والفرعية التي تسعى كل منها للحفاظ على وجوده[3]ا.

و يدعم كل من "**ستيفن فان إفرا**" و"**جاك سنايدر**" و"**ستيفن والت**"، فكرة ان تحقيق الاستقرار و الامن صعب جدا في ظل فوضوية البيئة الدولية، لذا يبقى اتباع سياسة دفاعية احسن

---

[1] للمزيد انظر: KENNETH N. WALTZ, **Theory of International Politics** ,California **:** Addison-Wesley Publishing, 1979

[2] جون بيليس وستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص.418-419ص.141.

[3] Peou Sorpong , **Peace and Security in the Asia-Pacific**, Oxford :Praeger,2010, p.17.

استراتيجية للحفاظ على أمن الدول والامن الدولي[1]، ويشتهر هذا التوجه عامة باسم الواقعية الدفاعية أو **بالبنيوية الدفاعية**، لأنه يسعى لتكريس الوضع الدولي القائم، ويرى انصار هذا الاتجاه أن النظام ثنائي القطبية أكثر استقرارا من النظام متعدّد الأقطاب[2].

ب-البنيوية الهجومية: يعتقد **جون ميرشايمر Mearsheimer** في كتابه **"مأساة سياسة القوة العظمى"**، ان إنعدام الثقة في نظام دولي فوضوي، يدفع الدول نحو تقوية نفسها من اجل الحفاظ على امنها، والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو تفوقها في عناصر القوة بالمقارنة مع الدول الأخرى، في ظل غياب سلطة دولية مركزية تحمي تلك الدول عندما يتعرض امنها للتهديد.

بخلاف البنيوية الدفاعية يدعو **ميرشايمر** لعدم اتخاذ استراتيجية حذرة، لان من شأن ذلك ان يخل بالتوازن الدولي، ويعرف عن **مرشايمير** تشاؤمه من إحتمال صعود الصين على المستوى الاقليمي و الدولي، الذي شأنه ان يؤثر على زعامة الولايات المتحدة والإخلال بتوازن النظام الدولي.

3- **الواقعية الكلاسيكية الجديدة:** من روادها **"واهلفورث" wohlforth** و**"زكريا فريد"**، حيث اعادا الاعتبار للعوامل الداخلية في تحليل سلوك الدول الخارجي، فحسبهم لا يمكن تحيد البيئة الداخلية في تحليل وفهم سلوك الدول خارجيا، [3] كما يؤكدون على مركزية الدولة كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية.

<u>خلاصة واستنتاجات:</u>

الواقعية بمختلف فروعها الكلاسيكية والبنيوية والكلاسيكية الجديدة، وحتى تيار الاقتصاد السياسي الدولي بريادة **"غيبلن"**، يجمعون على إعتبار الدولة الفاعل العقلاني الوحيد على المستوى الدولي، حتى في ظل اعتراف جزء منهم بوجود وحدات دولية اخرى مثل المنظمات الدولية التي تبقى اقل تأثير من الدولة، كما تشكل المصلحة الوطنية اهم هدف تصبو اليه الدول.

سيطر المنظور الواقعي على العلاقات الدولية لعقود طويلة من الزمن بسبب قدرته التفسيرية العلمية، كما يعزو بعض المحللون تلك السيطرة لقدرة الواقعيون على تكييف فرضياتها مع الاوضاع الدولية المستجدة، في حين يعتقد النقديون ان الواقعية استندت للقوة والهيمنة العلمية التي فرضتها الولايات المتحدة ومراكزها البحثية، كونها تخدم مصلحة السياسة الدولية للولايات المتحدة الأميريكية.

---

[1] Chris Brown and Kristen Ainley, **Understanding International Relations**, UK: Palgrave Macmillan 3 rd,2005, p.44.

[2] جون بيليس وستيف سميت، **مرجع سابق الذكر**، ص.410.

المحور السابع: الطرح اللبرالي في العلاقات الدولية.

تمهيد:

تندرج النظرية اللبرالية برافديها الكلاسيكي والجديد ضمن النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية، فاللبراليون حاولوا تقديم رؤية مغايرة تماما للطرح الواقعي الذي يغلب عليه طبع التشاؤم تجاه ما يحدث في العلاقات الدولية، فالنظرية اللبرالية ترى أن العلاقات الدولية يغلب عليها الطابع السلمي وليس النزاعي، و في حالة نشوب صراعات فيما بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي فثمة آليات للتقليل منها او القضاء عليها، وهذا بافتراض وجود الحد الادنى من التوافق و التعاون والانسجام بين قيم ومصالح الدول، فالحالة الدولية هي معطى يمكن التحكم فيها من خلال تعزيز التعاون.

تأسيسا على ذلك، **ماهي أهم الافتراضات العلمية التي جاءت بها اللبرالية من أجل حل مشكلة الامن و النزاعات في العلاقات الدولية؟**

أولا: مفهوم التوجه اللبرالي:

أعطت اللبرالية رؤية أخرى لمفهوم العلاقات الدولية سواءً من حيث المتغيرات الاساسية التي يرتكز عليها مستوى التحليل، اومن حيث الفواعل الاساسية التي تساهم في تبلور وتشكل العلاقات بين الامم، فاللبرالية تجد جذورها التاريخية في النظريات الرأسمالية التقليدية منذ **ادم سميث** الى يومنا هذا، ولطالما ركزت اللبرالية على الحرية الفردية والملكية المطلقة لوسائل الانتاج، كما إعتبرت ان الدولة فاعل مستقل شأنه شأن الفرد والوحدات السياسية الاخرى.

قدمت الليبرالية منظور مغاير للعلاقات الدولية اساسه التفاؤل، حيث بالإمكان الحد التفاعلات الدولية السلبية والتي من شأنها ان تخلق النزاع والصراع بين الدول، فانسجام القيم والمصالح بينمختلف الفواعل الدولية يجعل من العلاقات الدولية والامن الدولي معطى مشتركا فيما بينها[1]، لذا تختلف رؤية اللبراليون القدماء والجدد لفكرة الظواهر الدولية و كيفية تحليلها و تفسيرها عن الواقعيون، ففي حين يعتقد الواقعيون ان الدولة هي كيان أنطولوجي مستقل و عقلاني، ترى

[3] طارق تاجي، **مرجع سابق الذكر**، ص.36.

اللبرالية أن الدولة كائن مجزأ ويعبر عن عدة مجموعات وأفراد وكل منها له تأثير معين في توجهات الدولة الخارجية[1].

وبما أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة تنافسية بين مختلف الوحدات التي تشكل الدولة، فلا يمكن الاكتفاء فقط بتحليل سلوك الدولة وكأنه ناتج عن فاعل مستقل ذاتيا، وعليه راجعت اللبرالية بعض المفاهيم الدولية كالسلام والأمن والصراع والتعاون وغيرها من المفاهيم الاساسية، حيث ترى أن هناك عدة فواعل دولية في النظام الدولي تتحكم في التوجهات الكبرى للعلاقات الدولية وليس الدولة فقط[2]، فالدولة حسبهم ليست المسؤولة الوحيدة على تحقيق الامن والسلم الدوليين، حيث تشترك معها عدة فواعل أخرى تحت قومية او فوق قومية في تحقيق ذلك.

ركز اللبراليون على عوامل اخرى تساهم او تهدد الاستقرار الدولي، فالإختلالات الاقتصادية ونقص الموارد الاولية وتوزيع العمل الدولي كلها عوامل تساهم في النزاعات والصراعات الدولية و تنتهي بها الى تهديد الامن و السلم الدوليين، لذا تبقى أسلم طريقة لتحقيق الامن الدولي هو اشراك كل الاطراف والوحدات الدولية في ذلك، بحكم ان كل فاعل يمكنه أن يهدد الامن الدولي كذلك، فالأمن والمصلحة ليس حماية أمن الدولة من التهديدات الصادرة عن الدول فحسب، بل يتخطاه لفواعل أخرى غير الدول القومية.

ثانيا: الافتراضات التي تقوم عليها الطروحات اللبرالية:

تركز الليبرالية بشقيها التقليدي والجديد على مجموعة من الافتراضات الاساسية التي يحللون وفقها الظواهر الدولية، وهي كالتالي:

1. لا يمكن اعتبار الدولة الفاعل الدولي الوحيد ، فاللبرالية تعتقد بوجود فواعل دولية أخرى تحت وفوق قومية، وهذه الفواعل تلعب في بعض الاحيان ادوار اكثر اهمية من الدولة في التأثير او في صناعة السياسة الدولية.

لذا يختلف اللبراليون مع الواقعيون في اعتبار ان الدولة هي الفاعل الدولي الوحيد الذي يتصف بالعقلانية، فحسبهم توسع مستويات التحليل لتشمل فواعل موجودة داخل الدولة نفسها مثل: جماعات المصلحة، المجتمع المدني،

---

[1] أنظر: Michael W.Doyle, **Lebralism and the end of the World War**, (New Yourk, Combia University Press, 1996), p.80.

[2] بول ويلكينسون، العلاقات الدولية"مقدمة قصيرة جدا"، لندن:مؤسسة هنداوي، 2017، ص 11.

المؤسسة العسكرية، الأفراد، كما انه على المستوى الفوق قومي تظهر أهمية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات سواءً في تحفيز الصراع أو في المساهمة في تحقيق الامن و السلم الدوليين .

فالفاعلون غير الدول وحدات مهمة في السياسة الدولية، ويضطلعون بأدوار بالغة الاهمية في تحقيق الأمن الدولي.

2 . تتصف الدولة بكونها فاعل تتعدد فيه الوحدات المكونة له، وعادة ما تتنافس هذه الوحدات من اجل التأثير في قرارات الدولة الداخلية والخارجية، وعليه لا يمكن فهم السياسة الخارجية للدول إلا على ضوء تلك العملية التنافسية الداخلية، فالنظرة المجزّأة للدولة على حسب اللبراليون تفقد الدولة صفة العقلانية المطلقة التي وصفها بها الواقعيون، لان صانع القرار داخل الدولة يتعرض لمجموعة من الضغوطات و الإكراهات والتأثيرات المختلفة التي تجعل من قراره غير عقلاني، وقد يختلف كليا عن المصالح الحيوية للدولة(الرئيس الامركي ترامب انموذجا).

3 . يختلف اللبراليون عن الواقعيون في إعتبار ان البيئة الدولية فوضوية بشكل مطلق في ظل غياب سلطة دولية مركزية، فاللبرالية تنطلق من فرضية وجود تنظيم دولي محدود يمكن تدعيمه بآليات التعاون والسلم في كل لحظة[1]، فالمؤسسات الدولية الفوق قومية خاصة الاممية منها، نجت في مواطن كثيرة بالمساهمة في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين، لذا يدعو اللبراليون لتعزيزها و تقويتها.

4 . تركز اللبرالية على الأمن القومي كنظرة مجزأة، او باعتباره حكرا على الدولة القومية فحسب، فالأجندة الدولية تحمل مسائل اخرى لا تقل اهمية عن الامن العسكري فتنامي ظاهرة التكامل الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول يدفع نحو الاهتمام بالقضايا الامنية الاقتصادية بشكل اكبر كذلك[2].

---

[3] عودة العقابي، **العلاقات الدولية "دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والتنظير**، (القاهرة: كلية العلوم السياسية والاقتصاد)، ص.17.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.192.

ثالثا: اهم القيم و المرتكزات التي تقوم عليها الليبرالية:

و تتمثّل في الاتي:

1. يعتقد"**روبرت أكسلورد**" أن التبادل و التضامن الدولي من شأنه أن يقلل من حالة الشك والريبة وسوء النية بين الدول، فالعلاقات الدولية التعاونية تساهم في التقارب والتجانس الإقليميين و الدوليين، فافتراض وجود ارباح مشتركة بين الدول يقلل من فرص نشوب النزاعات والصراعات الدولية، لذا لا يجب التركيز بصفة مطلقة على المصلحة القومية كمصلحة غير قابلة للتفاوض[1].
2. لا يمكن فصل اللبرالية كتوجه اقتصادي عن خلفيته السياسية، فاللبراليون يعتقدون ان توسيع نطاق ممارسة الديمقراطية عبر العالم من شأنه أن يخلق عالم اكثر أمنا و إستقرارا، كما أن تقليص الاعتماد المفرط على القوة العسكرية يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن الدوليين.
3. يمكن لحرية التجارة ومناطق التبادل الحر الدولية ان تعزز الاعتمادية الدولية تخلق جو من التكامل و الاندماج الاقليمي و الدولي، فتحرير عناصر الانتاج من رؤوس الأموال واليد العاملة يقوي المصالح المشتركة بين الامم والدول، وينتهي بتحقيق الامن الجماعي لأن مصلحة الكل في الحفاظ على مناخ دولي سلمي يساهم في استمرارية المصالح المشتركة.
4. ضرورة الاعتماد على جهود المنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية، فالتعاون الدولي يركز على الجهود المشتركة بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام الدولي، ويناط لهذه المنظمات والمؤسسات مهمة الحد من التهديدات التي تتسبب في عدم الاستقرار الدولي، وبالتالي الاخلال بالأمن[2].

رابعا: التوجهات الامنية للنظرية للبرالية:

تربط اللبرالية بين انتشار الديمقراطية وتحقيق الامن والاستقرار الدوليين؛ ففكرة "**السلام الديمقراطي***" التي دعا لها "**مايكل دويل**" تقوم على اساس

---

[1] Jean Jaques Roche, **Op.cit.**, p.117.

* **السلام الديمقراطي:** ترجع جذورها لأفكار الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، في القرن 19 عندما اقترح انشاء فيدرالية تضمّ دول العالم خاصة من العالم الغربي (الجمهوريات الديمقراطية) للتصدّي أو معاقبة أي دولة أخرى تعتدي على دولة من الدول وسميّت بـ: السلام الديمقراطي، ويستخدم مصطلح السلام الديمقراطي للترويج للقيم السياسية الليبرالية حسب المنطق القائل أنّ السلام العالمي يستدعي الديمقراطية، لأنّ التاريخ لم يعرف حروبا بين الديمقراطيات، و لقد قام ميشيل دويل بتطويرها.

[2] جهاد عودة، **مرجع سابق الذكر**، ص.192.

تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر العالم. فالمتصفح للتاريخ يلاحظ أن الانظمة الديمقراطية لا تستخدم القوة العسكرية لحل خلافاتها الامنية أو الاقتصادية[1]، فالسلام الدائم وفق **"إمانويل كانط"** مرتبط بإنشاء اتحادات بين الامم كوسيلة فعالة للحد من الحروب، وسبل نجاح تلك الاتحادات مرهون على بحسب اللبراليون بمدى تبني القيم والمبادئ الديمقراطية من طرف الدول وشعوب العالم.

يعتبر التعاون المشترك والتبادل الدولي أحد أهم السبل لتقوية المصالح المشتركة بين الدول، و هذا ما يخلق اعتمادية بين الوحدات المشكلة للنظام الدولي فيصعب الاخلال بها، فتعزيز الترابط بين الدول والمجتمعات يلغي شيئا فشيئا النزعة القومية للدول، ويقوي الاطر المؤسساتية الدولية والاممية بما يساهم في الاستقرار والسلم الدوليين.

تحاول اللبرالية إلغاء الحدود السياسية للدول، كما جعلت مفهوم السيادة مفهوم مطاطي يتمدد ويتقلص على حسب مستوى المصالح الاقليمية والدولية المشتركة، كما ركزت اللبرالية على مفهوم الحريات الفردية والحريات العامة والأنظمة القانونية، و عالمية حقوق الإنسان، ووسعت من مفهوم الامن ليشمل الامن الاقتصادي كذلك، بوصف اللبرالية تفترض ان الامن الاقتصادي لا يقل أهمية عن الامن العسكري[2].

لقد اثر الطرح الليبرالي للعلاقات الدولية بشكل لافت في الواقع الدولي لاسيما الغربي، اذ لا يمكن انكار جهود اللبراليون في ارساء دعائم العديد من النماذج الاندماجية العالمية وعلى رأسها الاتحاد الاوروبي الذي يعبر بصدق عن نجاح تلك الجهود العلمية التي قدمتها اللبرالية حيث استطاعت الدول المكونة للاتحاد الاوروبي ان تتجاوز النطاق القومي الضيق، لترتقي لمستوى التنظيم الاقليمي فوق قومي الذي انصهرت فيه مجموعة من الارادات الوطنية، مكونة كيانا فريدا من نوعه استطاع تجاوز الصراعات والخلافات التاريخية بين الاوروبين وإرساء دعائم السلام والأمن الدائمين بينهم.

---

[1] طارق تاحي، **تحليل "المعضلة الامنية" في الدراسات الامنية الدولية الجديدة**، عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسي، 2018، ص.39.

[2] جهاد عودة، **مرجع سابق الذكر**، ص.193.

خلاصة واستنتاجات:

تعتبر اللبرالية أن التصور الواقعي للعلاقات الدولية هو تصور تشاؤمي للغاية، فاللبرالية ترى ان العلاقات الدولية تهيمن عليها علاقات التعاون والتكامل والتجانس في المصالح، اكثر منها علاقات صراع فيما بين الوحدات السياسية الدولية.

فالسلام الديمقراطي يقتضي بناء منظومة دولية لبرالية تعزز مفاهيم التعاون و تبادل المصلحة بين المجتمعات، فاللبرالية تعتبر ان الصراع ظاهرة شاذة يمكن القضاء عليها بتعزيز الآليات المؤسساتية الدولية التي تدعم نشر السلام والتعاون، ونبذ الطرق العنيفة لتسوية الخلافات بين الدول، فالأمن الدولي هو مهمة جماعية تستوجب مشاركة كل الوحدات الدولية للحفاظ عليه، ويعتبر نشر الديمقراطية والقيم اللبرالية ضمانة اساسية لاستمرارية الاستقرار الدولي ، كما ان المؤسسات الدولية فوق القومية من شأنها ان تساهم في إستدامة الامن والاستقرار الدوليين، وفي هذا الشأن يمثل الاتحاد الأوروبي نموذجا حيا عن ذلك، حيث نجح في الحفاظ على الامن في اوروبا لمدة زمنية طويلة جدا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

في الأخير يبقى الطرح اللبرالي بشقيه التقليدي والجديد طرحا محترما على مستوى التنظير، لكن ما لا يعترف به اللبراليون ان العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل سيطرة النمط اللبرالي تخفي الكثير من التناقضات، كما انهم لا يركزون على حجم التفاوت في التنمية بين الدول اللبرالية المتقدمة وباقي دول العالم النامية والمتخلفة، فهذا التفاوت تسببت فيه توسع الرأسمالية الاحتكارية العالمية على حساب الشعوب الفقيرة مما عزز حظوظ تخلفها، وبالتالي امكانية نشوب نزاعات داخلية او نزاعات حدودية فيما بينها .

نعم؛ الديمقراطيات اللبرالية لا تحارب بعضها البعض، ولكن تبقى الانظمة اللبرالية هي المحفز الاساسي في نشوب النزاعات والصراعات في العالم، من خلال سياستها الاقتصادية الرأسمالية التوسعية، أوعن طريق فرض قيمها الديمقراطية اللبرالية عبر القوة.

المحور الثامن: المفهوم البنائي للعلاقات الدولية:

تمهيد:

دفع فشل النظريات التفسيرية بالتنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا إلى ظهور الاتجاه البنائي، الذي حاول أن يقدم تفسيرا مقنعا لذلك[1]، إلى جانب تقديم إسهامات عديدة في المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية على رأسها مفهوم الأمن، الذي تم إعطاءه تصورا يختلف عن المنظور الذي قدمته الواقعية والليبرالية، انطلاقا من إفتراض مهم، قائم على اعتبار كل ما يحدث ليس معطى مسبق وإنما هو **مبنى اجتماعيا**[2]، انطلاقا من ذلك، **كيف فسر البنائيون الظاهرة الدولية بعيدا عن المنظورات الكلاسيكية؟**

اولا: مفهوم البنائية:

تعود جذور البنائية إلى كتاب "**نيكولاس أوناف" Nicolas Onuf**، الذي يعتبر أول من استعمل البنائية كمفهوم في كتابه: "**عالم من صنعنا**"، منتقدا فيه أفكار وفرضيات كنيث والتز، في حين يرى من خلال هذا الكتاب أن العالم مجرد بناءات فكرية وهوياتية من صنع البشر.

تعتبر البداية الفعلية للمنظور البنائي مع المفكر: "**ألكسندر واندت Wendt Alexander**" الذي يعتبر رائدا للبنائية، التي جاءت كردة فعل على إفتراضات وأفكار الواقعية والليبرالية[3]، أين حاول واندت أن يفسر الأمن انطلاقا من مسألة عدم حتميته بل باعتباره مسألة إدراك، وصناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلوا منه أمرا ماديا دقيقا، وعليه تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية.

فالمأزق الأمني حسب البنائيين ليس ظاهرة حتمية، بل هو تمثيل وتصور عقلي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم بدل المصلحة الذاتية، ومنه فالأمن عند واندت: "**هوما تريد الدول تحقيقه وممارسته وليس الحقيقة الفعلية**[4]".

ينطلق البنائيون من فرضية أن العالم مبني اجتماعيا على أساس أن الأفراد هم من يصنعون المجتمع، وليس العكس، ونفس الأمر ينطبق على الأمن والتهديدات الأمنية والمصلحة ومتغير العداوة

---

[1] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق الذكر**، ص.322.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 328.

[3] **المرجع نفسه**، ص.23.

[4] Alexander Wendt , "Anarchy is what States Make of it: the Social Construction of Power Politics", **International Organization** vol. 46, n°.2, spring, 1992, p.399.

والصداقة في العلاقات الدولية، التي تبنى اجتماعيا فتختلف من دولة لأخرى باختلاف قيم وهوية كل مجتمع، فما تراه وما تدركه دولة معينة كمصلحة او كتهديد، ليس بالضرورة ما تراه وتدركه دولة أخرى كمصلحة وكتهديد، وهو الارتباط الموجود بين البناء الاجتماعي، الذي يكوّن الدولة وكذا التفاعل مع الأطراف الأخرى التي تختلف في قيمها ومدركاتها مع الآخر. ما يجعل كيفية فهم المصلحة والتهديدات الدولية، وكيفية رؤية العلاقات الدولية يختلف من دولة لأخرى باختلاف القيم والمدركات[1].

قدم واندت مفهوما بديلا **للمعضلة الأمنية** يختلف عن الطرح الواقعي، إذ يقترح في مقابل ذلك مفهوم **"الجماعة الأمنية"** ، التي هي معرفة مشتركة تثق فيها الدول ببعضها البعض، وتلجأ من خلالها إلى الحلول السلمية، بالنظر لصعوبة الجزم بإمكانية تفادي المعضلة الأمنية بتركيباتها التي تبنى اجتماعيا[2].

ثانيا: المرجعية النظرية للبناء الاجتماعي للأمن :

حاولت البنائية إعطاء مرجعية جديدة لمفهوم العلاقات الدولية بعدم اعتبارها معطى مسبقا، بل اعتبرت أنّ التنبؤ والتحكم في توجهات العلاقات الدولية ممكن عن طريق التحكم في التعاملات والتفاعلات، وارتباط الهويات والقيم والمصالح التي تتحكم في سلوك الدولة، ومنه تعطي البنائية أهمية بالغة للأفكار والمعايير في تفسير وتحليل العلاقات الدولية، مركزة على عنصر **الهوية والثقافة**، إذ تعتبر البنائية الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها[3].

فالهوية هي من تحدد مصالح الدول، وسلوكها، كما أن الهوية عند البنائيين ليست ثابتة بل متغيرة من مرحلة لأخرى حسب الظروف والأحداث التاريخية وحسب طبيعة التنشئة الاجتماعية كذلك، فحسبهم التغيّر في الهوية يؤدي إلى التغيير في المصالح، فكل هوية تعبر عن الاختلاف الموجود بينها وبين الهويات الأخرى عبر توجهاتها المصلحية، معززة تميزها وتفوقها عن الهويات الأخرى لكن دون المساس بجوهر هويتها الأصلية، فلا يمكن ان نجد مصلحتين متطابقتين في ظل هويات مختلفة،

---

[1] عبد النور بن عنتر، "الدولة العولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"، **شؤون الأوسط**، (ع.107، صيف 2002)، ص.78 .

[2] صليحة كباني، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث "، **مجلة العلوم الإنسانية**، (ع.38 ديسمبر2012)، ص ص. 229-248.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 324.

وعليه؛ فالمقاربة البنائية عند تحليل العلاقات الدولية تركز على العلاقة الموجودة بين الهوية والمصلحة والتوجهات الخارجية في آن واحد، وهي العلاقة التي تشكل في النهاية السلوك الدولي للفواعل، وليس الفوضى الدولية التي تتحكم في سلوك الفواعل مثلما افترضته الواقعية البنيوية عند تفسير سلوك الدول تجاه النظام الدولي، فعدم إعطاء أهمية لعنصر الهوية جعل الواقعيون غير مدركين للأشكال والتهديدات الجديدة لاسيما الداخلية منها، كظاهرة النزاعات الداخلية التي تقف وراءها تمزق الهوية الداخلية وعدم تماسكها، والتي تتسبب بدورها في انتشار النزاعات الخارجية خاصة الحدودية منها.

تتمتع الدول بهوية ومصلحة تبحث فيهما عن تحقيق ذاتها الاجتماعية، ولها وظيفتين وهما المحافظة على النسق الداخلي من جهة، وتأمين الدفاع الخارجي من جهة أخرى، كما تتميز الدولة بخمس ميزات أساسية، تتمثل في[1]:

1- أنها نسق قانوني مؤسساتي؛ اي انها تتسم بالطابع العمومي والقانوني حيث تخضع لدستور ينظم الشؤون الاساسية للمجتمع عبر مجموعة من القوانين الملزمة.

2- تحتكر الدولة استخدام العنف المشروع والمنظم؛ اذ تعتبر الكيان الوحيد الذي يخول لها القانون استعمال الادوات القسرية المشروعة لفرض احترام القوانين.

3- تنظيم ذو سيادة؛ اذ تتميز الدولة بوجود تنظيم افقي يشمل كل الفئات الاجتماعية وكذلك عمودي ينتشر في كل مناطق الاقليم.

4- ذات إقليم ومجتمع؛ فكل دولة لديها جغرافيتها الخاصة التي تمار س فيها نشاطاتها وسادتها، كما ان الدولة هي مجتمع له هويته وقيمه الخاصة اتي تجعل منه كيانا اجتماعيا مختلفا عن الكيانات الاجتماعية الاخرى.

ويمثل العنصر الاخير مصدرا ملهما لصياغة مصالح الدولة ومن ضمنها الأمن والدفاع والحفاظ على هويتها الاجتماعية والثقافية، فلا يمكن لأية دولة مهما بلغ حجمها او قوتها ان تحدد مصالحها القومية خارج نطاق الهوية الاجتماعية والتفاعلات المحيطة بها، فالعامل الهوياتي عامل حاسم في تحديد التوجهات الاساسية للدول.

---

[1] الكسندر واندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، تر: جبر صالح العتبي، الرياض: النشر العالمي والمطابع للنشر والتوزيع، 2003، ص 286.

ثالثا: المرتكزات الأساسية للتحليل البنائي للعلاقات الدولية:

يختلف التحليل البنائي للعلاقات الدولية عن نظيره من التحليلات النظرية الأخرى، كونه يركز بشكل اساسي ومفرط على القيم والهوية كعاملان أساسيان ويمكن تحديدها فيما يلي:

1 - بنية النظام الدولي تتكون من بنى اجتماعية والفوضى الدولية، والبحث في القوة هي مهام صناع القرار، لذا فهي ليست حقائق موضوعية، فالدول حسب البنائيين هم من يصنعون محيطهم نتيجة الإدراك، ما يعني أن الفوضى ليست معطى مسبقا، ولكنها من صنع، وعليه فإن قادة الدول يعترفون بما هو موجود في نياتهم وليست للحقيقة التي يجب أن تتكون[1].

2- إن فهم التصور البنائي العلاقات الدولية يمكن توضيحه، في شكل معادلة تتكون من طرفين الطرف "أ" والطرف "ب"، فعند لجوء الدولة "أ" وفق التصور الواقعي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات العسكرية، الاقتصادية والسياسية في صورة الاعتماد على النفس لتحقيق الأهداف والبقاء، فإن الدولة "ب"ستتبع نفس السلوك، سعيا منها لإدراك نفس الغايات، فالعلاقة التي تحكم الطرفين قائمة على **"مبدأ الشك واللايقين"**.

في حين أنّ التصور الذي تقدمه البنائية مبني على أن الطرف "أ" إذا سلك سلوكا مبنيا على الثقة وتقليل الاتجاه نحو السلوكيات الاندفاعية، فإنه سيدفع بالطرف "ب" للمضي وفق هذا المسلك، هذا ما يجعل الطرفين يسعيان لإيجاد آليات سليمة لتحقيق بقائهما، بعيدا على نظام الاعتماد على النفس الذي يراه البنائيون يقلص من إمكانية تحقيق الأمن الدولي[2]، والذي يفضي عادة للصراع والنزاع الدوليين.

3- ربط المحددات المادية للعلاقات الدولية، كالقوة العسكرية والاقتصادية، بمحددات أخرى كالهوية ، القيم، الثقافة، التي تساهم كذلك في بناء الأمن الدولي، فأهمية القوة العسكرية كمحدد لتحقيق الأمن لا يلغي أهمية القطاعات الأخرى، كالقطاع الثقافي والاجتماعي التي تعتبر أبعادا أساسية وضرورية، لتحقيق الأمن سواء الوطني، الإقليمي والدولي.[3]

5- يرى البنائيون أن السلم في العلاقات الدولية يمكن أن يتحقق شرط تغيير طريقة التفكير، التي يجب أن تكون حيادية، وهذا الطرح تصوراته قائمة على التفاؤل، فعوض التفكير

---

[1] ألكسندر واندت، **مرجع سابق الذكر**، ص .253.

[2] جون بليس وستيف سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص.398، 399.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، القاهرة : المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص .33.

بالتنافس والتصارع والتصادم، مثل ما يزعمه الواقعيون، يمكن لتبني أفكار إيجابية وسليمة أن يخلق بيئة للتعاون والتكامل، وهو المبدأ الذي قدمه البنائيون حينما تطرقوا إلى الدور الذي لعبته الأفكار بالنسبة للرئيس السوفيتي السابق "**ميخائيل غورباتشوف M Gorbatchav**"، والتي أدت عند طرحها إلى أحداث تغيير جدري في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، إذ تمحورت حول اعتماد غورباتشوف على فكرة "**الأمن الجماعي**"[1]، وإنهاء حالة الصراع مع الولايات المتحدة بطريقة سلمية بدل اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، ونفس الأمر فيما يخص بناء الأمن والسلم في أوروبا من حيث تأثير أفكار **إدغار مورين Edgar Morin** على التجربة الاندماجية الأوربية.

خلاصة واستنتاجات:

يتكشّف لنا أن النظرية البنائية شكلت حلقة التواصل بين الطرح التقليدي والطرح الموسع لمفهوم الأمن، فهي لم تلغ كل الافتراضات التي جاءت بها النظريات التفسيرية، من خلال اقرارها بحالة الفوضى الدولية ودعمها بإجراءات الثقة المتبادلة، في حين دعت لتبني رؤية اجتماعية للأمن، كما دعت لتغيير نمط التفكير من النمط التشاؤمي إلى النمط التفاؤلي الذي من شأنه أن يعزز الأمن الدولي.

لذلك فإن الطرح البنائي في تفسيره لطبيعة العلاقات الدولية ركز بشكل أساسي على العلاقة الجوهرية بين الهوية والمصلحة الموجهة للسياسة الدولية للوحدات السياسية، وهي في الاخير من تحدد سلوكيات الدول في العلاقات الدولية ، فالبنية الدولية وفوضويتها وانعدام السلطة في العلاقات الدولية لا يمكن ان تؤثر على سلوك وتوجهات الدول تجاه بعضها البعض، فالهوية والمدركات والتصورات التي تعطيها الدول للفضاء الدولي وفكرة العيش المشترك، هي في النهاية من تحدد علاقاتهم ببعضهم البعض ، من كونها علاقات تعاونية او علاقات صداميه، كما ان الدولة اضحت تواجه اشكال جديدة من التهديدات ذات المصدر الداخلي وليس الخارجي فقط، كالحركات الانفصالية الداخلية، والجماعات الإرهابية، و ظاهرة النزاعات الداخلية التي اضحت تهدد كيان ووجود الدولة هي تهديدات لم يهتم لها كثيرا الواقعيون والليبراليون على حد سواء.

[1] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 324.

المحور التاسع: "الصعود الصيني بين المسؤولية الدولية والهيمنة الإقليمية"دراسة تطبيقية "

تمهيد:

عرف العالم بعد نهاية الحرب الباردة تحولا مرجعيا في محددات القوة بالمفهوم التقليدي، حيث برزت أدوات تأثير جديدة أكثر فعالية متمثلة في الأدوات التكنولوجية و القدرات الاقتصادية، أو ما يعرف بالآليات الناعمة، كما تميزت القوة بقدر من التوزيع اللامركزي عبر العالم ولم تعد هناك قوة عالمية مهيمنة ومسيطرة على كل عوامل القوة في النظام الدولي، فلم يعد العالم اللبيرالي بقيادة الولايات المتحدة المسيطر الوحيد على العلاقات الدولية، حيث أضحت هناك العديد من القوى المتوسطة والكبرى الاخرى ذات الاهداف التعديلية تسعى لتغير نمط العلاقات الدولية بشكل يتوافق مع قدراتها وإمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية على راس تلك القوى نجد تجمع "**البريكس**" الذي يضم دولا مثل: روسيا والصين والهند و البرازيل و كذلك جنوب افريقيا، يضاف لها دول من قلب المنظومة الغربية اللبرالية مثل اليابان و المانيا وتركيا، كلها تسعى للحصول على مكانة دولية تتوافق مع قدراتها و مساهمتها في الاقتصاد الدولي.

من بين كل تلك القوى التي تصر عن تغيير انماط التفاعلات الدولية، تحتل الصين الريادة في مجال القدرات الاقتصادية و التكنولوجية التي تؤهلها لمنافسة الولايات المتحدة في الريادة العالمية، كما تبدو الى جانب روسيا التي تعد اكثر الدول طموحا لتغير التوازنات الدولية، **ومنه هل يمكن اعتبار صعود الصين على المستوى الدولي صعودا تمليه طموحاتها الاستراتيجية أو هو صعود سلمي يهدف لتحمّل الصين مسؤوليتها الدولية بشكل لا يهدّد الاستقرار الدولي؟**

اولا مفهوم الصعود الصيني السلمي " كنموذج عن القوى الصاعدة"

تعبر الصين على القوى التعديلية التي ترفض الوضع الدولي القائم، اذ تدعو باستمرار لضرورة اعادة تقييم النظام الدولي وتغير قواعد اللعبة بما يتماشى وطموحات القوى الصاعدة.

1- مفهوم الصعود السلمي وفق الرؤية الصينية: يعتبر المفكر الاستراتيجي الصيني "**تشيا ليبينغ**" انه تماشيا مع القدرات الصينية الضخمة لاسيما على المستوى الاقتصادي، فإنه ليس عليها فقط ان تهتم بمصلحتها القومية الخاصة فحسب، بل يجب ان تنخرط ضمن الاطر الاقليمية و المؤسسات الدولية من أجل المساهمة في الاستقرار و الامن الدوليين، بما يتماشى وعناصر قوتها[1].

[1] بايتس غيل، **النجم الصاعد الصين: دبلوماسية امنية جديدة**،تر:دلال ابوحيدر،لبنان:دار الكتاب العربي،2009،ص ص.20-21.

و عليه، فإن الصين مطالبة اكثر من اي وقت مضى بعدم الاكتفاء بأدوارها الاقتصادية فقط، بل يجب أن تأخذ على محمل الجد الادوار الاقليمية و الدولية بما تمليه عنها مسؤوليتها تجاه الاقليم و العالم، وبالتالي عليها المشاركة في صناعة اللعبة الدولية و عدم الاكتفاء بأدوارها الوطنية و القومية، و هذا يتماشى مع زيادة التزاماتها الدولية.

حققت الصين مستويات قياسية تجاوزت 11 % سنويا، كمعدلات وسطية في الفترة الممتدة ما بين بداية التسعينيات الى غاية الالفية الثانية، وباتت الصين افضل من بعض الاقتصاديات الكبرى ، وأشار تقرير البنك الدولي لسنة 2013 ان الناتج المحلي الداخلي للصيني في ناهز 894 بليون دولار، مقابل 1.19 بليون فقط عام 2000، أي تضاعف بوتيرة 6.45 مرة في غضون 13 سنة فقط[1]، فحلّت بذلك الصين محلّ اليابان عام 2010 كثاني اقتصاد عالمي خلف الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وقد رافق النمو الاقتصادي الصيني نمو على مستوى زيادة الانفاق العسكري، الذي قدّر بحوالي 216 مليار سنة 2014 حسب معهد ستوكهولم الدولي لدراسات السلام.

انطلاقا من هذا المعطى؛ استغلت الصين الاوضاع الدولية لتحقيق نظريتها حول الصعود وفق استراتيجية **"القوة السلمية المسؤولة"** ، حيث استمرت الصين في صعودها تماشيا ونمو قوتها، عبر الانخراط الإيجابي في المنظمات الإقليمية كمنظمة الآسيان و منظمة التجارة الدولية ، ووسعت من وجودها الاقتصادي في كل منطقة جنوب شرق اسيا[3] .

إنطلاقا من هذا، تبنت الصين فكرة الصعود السلمي تماشيا مع افكار المستشار الصيني **"زينغ بيجان"** في 2003، كما اعاد **"هو جينتاو"** الرئيس الصيني الاسبق استخدامه عام 2004، للدلالة و التأكيد على ان صعود الصين على المستوى الدولي و الاقليمي لا يستهدف تغير قواعد اللعبة في العلاقات الدولية، كما ان الصين لا تسعى لتغيير النظام الدولي بقدر ما ترغب في المساهمة في تحقيق الامن و الاستقرار الدوليين، و في سبيل ذلك دعى عديد من الاستراتيجيين في الصين لتحسين علاقات الصين مع القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة ، اليابان، فرنسا، روسيا.

---

[1] توفيق حكيمي،" موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، (ع12،ماي. 2015)، ص ص. 192-406.

[2] حسين عبد الحسين، "المواجهة الأمريكية الصينية مؤشر على السياسة الدولي"، **مجلة المجلة**،(ع.1589 نوفمبر 1913)،ص ص.392-406 .

[3] Xiang Gao, **Op Cit**, pp.405-427.

2- مظاهر تطبيق الصعود الصيني السلمي: ترتب عن تحمل الصين لمسؤوليتها الدولية، مجموعة من الالتزامات الاقليمية و الدولية:

- مشاركة الصين بشكل كثيف في تخفيف التوتر خاصة في الازمات الاقليمية، لذا يتوجب عليها المساهمة في حل الازمات و النزاعات الاقليمية على غرار الازمة بين الكوريتين، الازمات الداخلية في لاوس و الفلبين وميانمار.
- الانخراط الايجابي في المنظمات الدولية على غرار منظمة التجارة الدولية، و منظمة الصحة العالمية، مع ضرورة تقديم المساعدات المالية والتقنية للدول الفقيرة والمعوزة، و في سبيل ذلك تتعهد الصين بالتنسيق مع القوى العالمية مثل: الولايات المتحدة وروسيا و الاتحاد الاوروبي.
- بعث رسائل طمأنة لجيرانها في الاقليم بشكل خاص في بحر الصين الجنوبي خاصة لليابان و اندونيسيا والفيتنام والفلبين، مفادها ان الصين لا تبحث عن بسط هيمنتها على الإقليم، بل تسعى لتذليل المشاكل. و لتحقيق ذلك عززت الصين استثماراتها الاقتصادية في كل منطقة اسيا الباسيفيك حيث باتت الشريك الاقتصادي رقم واحد لأغلب دول هذه المنطقة.
- ضرورة الحفاظ على التوازن الجيوساسي في المنطقة مع الولايات المتحدة و عدم اثارة تخوفاتها، مع ضرورة اقناعها ان الصين لا تسعى لأخذ مكانة الولايات المتحدة و ازاحتها من المنطقة، لذا هناك تيار قوي ضمن القوى الحداثية في الصين يدعو لتحسين و ترقية العلاقات مع الولايات المتحدة، و عدم جدوى مواجهتها في ظل التفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، و التي ستسعى في الاخير لمنع الصين من ممارسة اي نفوذ في المنطقة.

كما تهدف استراتيجية الصين لتعزيز الثقة مع كل دول العالم، و الانخراط ايجابيا في حل الازمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي او السياسي و الدبلوماسي، و الابتعاد قدر الممكن عن أدلجة المسائل الدولية مع اضفاء الطابع البراغماتي في علاقاتها الخارجية،كما تتعهد الصين بالتضامن مع الشعوب الفقيرة ، و تعزيز مساعداتها الانسانية بما يفضي لايجاد نظام دولي اكثر عدالة.

ثانيا: رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للصعود الصيني: تشك الولايات المتحدة الامريكية في ان للصين نية في لعب ادوار اقليمية دون البحث عن الهيمنة والسيطرة والإخلال بالنظام التوازن الدولي:

1- الاستدارة الأمريكية، في جنوب شرق آسيا: بتأثير من المحافظون الجدد و بدعوى من **مير شايمر** اكثر النيواقعيون تشاؤما الذي ينفي ان يكون صعود الصين سلميا، مستدلا بالتاريخ في ذلك حيث يعتقد انه ليس ثمة قوى عبر التاريخ اكتسبت مجموعة من مقومات القوة الاقتصادية إلا

وسعت لتغير النظام الدولي[1]، فألمانيا النازية واليابان الامبراطورية سعتا لتغير موازين القوى الدولية و قد تسببتا في اندلاع حربين عالميتين، و الصين بدورها لا تمثل نموذجا شاذا فالصين الصاعدة التي تمتلك مؤهلات اقتصادية ضخمة ستسعى بكل تأكيد لتهديد الامن الدولي، لأن الخطوة القادمة هي دعم هذه القدرات الاقتصادية بقوة استراتيجية و عسكرية تسمح لها بفرض هيمنتها على الاقليم ثم البحث عن الهيمنة الدولية.

و ينطلق هذا التيار من فرضية ان الصين الغنية ستصبح اقوى بكثير من كل جيرانها الاسيويين مما يؤهلها لبناء جيش قوي و عصري لأنها تمتلك التكنولوجية الذاتية لذلك، كما ستطور ترسانتها النووية، مما سيتسبب في اختلال موازين القوى في اسيا الباسيفيك لصالحها، و عليه فالولايات المتحدة مطالبة اكثر من اي وقت مضى بتطويق الصين والحيلولة دون اكتسابها لعوامل التهديد الاستراتيجي التي تمكنها من الهيمنة عن المنطقة.

و في ذلك فإن **ميرشايمر** يخالف **بريجنسكي** الذي يدعم فكرة التعاون مع الصين، و تماشيا مع ذلك تبنت الولايات المتحدة في فترة الرئيس اوباما الثانية استراتيجية الاستدارة نحو اسيا الباسيفيك بما يدعم استراتيجية احتواء الصين[2]، بعد ان اعادت تقيم سياستها التوسعية عبر التقليل من تواجدها في كل من الشرق الاوسط(مع وضع وكالاء لها في المنطقة و اطلاق يد اسرائيل في المنطقة) و كذلك في اوروبا و في افغانستان، و اعادة توجيه جزء من تلك القوات لمنطقة اسيا الباسيفيك و تحديدا لدعم قواعدها العسكرية في اليابان و كوريا الجنوبية، و هذا تحسبا لأي تغير في مواقف الصين كما تهدف لقطع اي تحرك عسكري صيني يستهدف حلفائها في المنطقة.

2 - **اليات المواجهة الامريكية للصعود الصيني**: اعادت الولايات المتحدة الأمريكية تنشيط علاقاتها التجارية مع كل من الفلبين و الفيتنام و اندونسيا و هي دول لها خلافات مع الصين فيما يخص وضع بعض الجزر و الارخبيلات،كما تشكوا تلك الدول سيطرة الصين على المناطق الاقتصادية البحرية خاصة في مجال الصيد او التنقيب عن الغاز و النفط .

وعليه، يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة استباق خطوات الصين، لأن الصين الغنية اقتصاديا اذا ما تحولت الى قوة عسكرية، فسيصعب التصدي لها وستختلف اختلافا

---

[1] جون ميرشايمر،**مأساة القوى العظمى**،تر:مصطفى محمد قاسم،الرياض:مكتبة فهد الوطنية،2012،ص ص.499-500.

[2] عمر تاشيبينار،" الاستدارة الامريكية من الشرق الأوسط نحو اسيا -الباسيفيك"،تر: ريم دبيات، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (ع103،صيف 2015)، ص ص. 92-97.

كليا عن روسيا السوفيتية التي نافست الولايات المتحدة الأمريكية ابان الحرب الباردة التي كانت تفتقر لقاعدة اقتصادية متينة، كما ان الولايات المتحدة لن تجد سندا عسكريا في اسيا الباسيفيك بخلاف اوروبا التي اعتمدت فيها على القوة الاقليمية البريطانية و الفرنسية بدرجة اقل، ففي اسيا الباسيفيك اغلب حلفائها ضعفاء عسكريا في حين كوريا الشمالية حليفة الصين تمثل الاستثناء.

ثالثا: تطبيق نموذج أورغانسكي حول تحول مفهوم القوة وامكانية التصادم الأمريكي ـ الصيني:

نحاول عبر هذا العنصر الربط بين الطروحات النظرية والافتراضات التي انطلقت منها مقاربة اورغانسكي حول تحول القوة، و اسقاطها على الحالة الصينية وردود افعال الولايات المتحدة تجاه هذا الصعود.

1 - مفهوم تحول القوة عند ارغانسكي: يفترض اورغانسكي ان تغير وتحول القوة في العلاقات الدولية مرهون بظهور قوى جديدة، ويشترط على تلك القوى ان تمتلك قدرا يساوي او يفوق القوى المسيطرة على النظام الدولي[1]، ومنه بإمكانها ان تعدّل من وضع العلاقات الدولية بما يتماشى مع مصلحتها القومية ،كما يشترط امر اخر وهو عدم رضى القوة الصاعدة بوضعها القائم، اي هناك شرطان:

- امتلاك قوة تساوي او تضاهي قوة الدول القائدة للنظام او العلاقات الدولية.
- رغبة القوة الجديدة في تغير الوضع الدولي بما يتماشى مع قوتها المتنامية، و تحقيق لمصلحتها القومية.

2- تحليل اورغانسكي للسلوك الصين : من خلال هذين المتغرين تتّضح لنا رؤيتين قد تحددان سلوك الصين المستقبلي، و منه استراتيجية المواجهة مع الولايات المتجددة:

- **الرؤية الاولى**: و التي تنطلق من فرضية ان الصين تمتلك ادوات قوة كبيرة جدا لاسيما في المجال الاقتصادي و التكنولوجي، ولكن تفتقر لإرادة التغيير، لأن الصين ذات توجه براغماتي ففي حين صرفت الولايات المتحدة على مدار 60 سنة الماضية اكثر من 700 ترليون دولار لميزانيتها العسكرية، استغلت الصين كل دولار لتعزيز بنيتها الاقتصادية وبالتالي اصبحت عملاق دولي نافذ دونما الحاجة لإنفاق عسكري ضخم جدا، فنفوذ الصين بالاعتماد فقط على قوتها الناعمة، فبحسب المنظر النيولبرالي "**جوزيف ناي**" فإن نفوذ الصين يفوق نفوذ الولايات المتحدة حتى في الدول التي تمتلك بها قواعد عسكرية، فعلى سبيل المثال تمثل الصين الشريك الاقتصادي الاهم

[1] جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق الذكر**، ص. 127.

لليابان مع انها لا تمتلك قاعدة عسكرية بها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، دون اعتبار العداوة التاريخية بين الصين و اليابان.

- **الرؤية الثانية:** تنطوي على اعتبار ان الصين فعلا اضحت قوة اقتصادية لا يستهان بها، بل القوة الاقتصادية الرقم واحد بحساب القدرة التماثلية، و يجب التعامل معها على اساس ذلك و ان الصين بصدد تقوية و تنمية قدراتها العسكرية بشكل يجعل منها قوة متعددة القدرات، و هذا ما يفسر برنامج التحديثات العسكرية الصينية و انفاقها العسكري المتنامي (مع الاشارة ان الصين لا تعطي احصائيات حقيقة بالنظر لطبيعة النظام التسلطي و انعدام شفافية الارقام)، فهدف الصين هو تعديل نمط النظام الدولي بدء من الهيمنة والسيطرة على منطقة بحر الصين الجنوبي واسيا الباسيفيك، وهذا ما يفسّر اقامة الصين قواعد عسكرية في المنطقة[1].

كما ان طريق الحرير الجديد لا يدل على حرص الصين على اقامة علاقات اقتصادية مع الدول التي يمر عبرها، بقدر ما يعبر عن منطق نيوإستعماري (استعمار جديد) و هذا ما يفسّره بناء الصين قواعد عسكرية على طول الطريق، بحجة حماية استثماراتها و البنى التحتية التي تقيمها

لذا يرى انصار هذا التيار انه على الولايات المتحدة ان تتبع إستراتيجيتين، **الاولى**: تعزيز بنيتها الداخلية الاقتصادية و تقوية تجارتها الدولية، و **الثانية**: مد جسور التعاون مع الصين بوصفها الشريك الاقتصادي الاهم للولايات المتحدة الأمريكية، مع ضرورة مراقبة نمو الصين في المجلات الاستراتيجية..

3- **تحليل اورغانسكي لردة الفعل الامريكية:** يدعّم انصار هذا التيار بطبيعة الحال بقيادة ميرشايمر، فكرة توجه الصين نحو التصادم مع الولايات المتحدة بالنظر لسياستها العدائية في منطقة الباسيفيك التي تستهدف المصالح الحيوية للولايات المتحدة من خلال التعرض لحلفائها الاستراتيجيين، كما ان الصين باعتمادها جملة من الاجراءات على غرار محاولة استبدال مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بآلية البنك الاسيوي للاستثمار، عطفا عن دعم **منظمة شنغهاي** و فتح جسر استراتيجي مع روسيا العدو التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية في أوراسيا و منطقة اسيا الصغرى.

يمثل صعود "**دونالد ترامب**" الى سدّة الحكم في الولايات المتحدة التيار المناهض للصين، حيث نجح في استمالة الناخبين الكبار في الولايات المتحدة لانتخابه رغم افتقار هذا الاخير لسمات

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.499-500.

القيادة، وفتح ترامب جبهة الحرب مع الصين عبر البوابة التجارية فارضا عليها جملة من العقوبات الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات الاقتصادية العالمية،كما أضحت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تهاجم الصين و تحاول اضعافها سواء من خلال ملف حقوق الانسان (ملف مسلمي الايغور) او من خلال انتقاد نمط الحكم التسلطي، او بتحريض جيرانها على رفع القضايا الخلافية للمؤسسات القضائية الدولية، كما اتهمت الصين بعدم احترام قواعد المنافسة الدولية .

ضمن هذه الحرب تم حجز رئيس المدير العام لشركة هواوي الصينية بتهمة التخابر، و هذا استكمالا لمسار محاولة اضعاف الصين و الحيلولة دون تحولها لقوة اقليمة و عالمية مهيمنة، و يبدو ان كل الخطوات التي قامت بها الولايات المتحدة من اجل اضعاف الصين جاءت نتائجها بشكل عكسي، فالصين التي استطاعت ان تحدّ من انتشار وباء **فيروس كوفيد -19(كورونا)** على اراضيها، في حين فشلت اغلب دول العالم في ذلك بما فيها الولايات المتحدة التي تحولت لبؤرة جديدة لهذا الوباء، مما كلّف الاقتصاد الامريكي خسائر اقتصادية ضخمة جدا، بفقدانها اكثر من مليوني وظيفة في اقل من شهر(ملف تقليص البطالة مثل الورقة الانتخابية الاكبر لترامب في حملته الانتخابية).

تملصّت الولايات المتحدة من مسؤوليتها الدولية، مع غياب شبه تام لتضامنها مع اغلب دول العالم حتى حلفائها التقليديون (اغلقت مجالها الجوي امام طائرات الاتحاد الاوروبي)، بل ذلك تحولت الولايات المتحدة لإستراتيجية قرصنة الكمامات والمعدات الطبية (لا تختلف عن قراصنة الصومال في ذلك)، اما الصين تحملت مسؤوليتها وهذا بإرسال معدات طبية و كذلك طواقم طبية لأغلب دول العالم التي مستها الجائحة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يعتبر خطوة اضافية نحو تأكيد فكرة تحمل الصين مسؤوليتها الدولية ما يدل على صعود الصين و تحولها لقوة دولية مؤثرة دون اللجوء لاستعمال العنف و الآلية الحربية و هذا ما يعزز كذلك الصعود السلمي للصين .

خلاصة واستنتاجات:

ختاما بات واضحا أن صعود الصين كقوة دولية مهيمنة بشكل كلي او بالشراكة مع وكلاء اقليميون مثل روسيا، أو حتى اقتسام الهيمنة والقيادة العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية مسألة وقت، حيث تشير التقديرات السابقة و الحالية ان الصين ستسيطر على معظم المبادلات والاستثمارات الاقتصادية العالمية، مما يؤهّلها أن تصبح المستقبل المنظور و كأحد اهم ركائز النظام الدولي، وما قد يترتب عنه من اعادة صياغة القواعد الدولية، خاصة وأن بعض المحللون الدوليون يقرّون أنه سيتم التأسيس لمرحلة جيدة مثلما كان الحال عليه مع نهاية الحرب الباردة و أحداث 11 سبتمبر، ألا و هي مرحلة ما بعد **وباء كوفيد-19** و يبدو أن المرحلة هي مرحلة التنين النائم الذي بات مستيقظا جدا.

المحور العاشر: الحراك العربي بين التحول الديمقراطي ونظرية الفوضى الخلاقة. "دراسة نموذجية"

تمهيد:

تندرج عمليات التحول ضمن الحركات الاجتماعية او ما يصطلح عليه بالحركات الاحتجاجية التي تهدف في الغالب لإحداث تغيير في البنية الاجتماعية والسياسية للدولة، من خلال التحول من نمط اجتماعي و سياسي معين الى نمط اخر مغاير، وتستهدف الحركات الاجتماعية عدة أشكال من التغير قد يكون جزئي أو كلي، كما قد تشمل إصلاح المنظومة المؤسساتية أو منظومة القيم أو البنية ككل.

يمكن اعتبار موجات الحراك العربي التي انطلقت في اكثر من دولة عربية منذ اواخر العام2010 ضمن الحركات الاجتماعية الهادفة للتغير، بعد تبين فشل الكثير من الانظمة العربية في تسيير الشأن العام، فاغلب تلك الانظمة تعتبر من موروثات الحركات التحررية.

بناء عما سلف ذكره، **هل يعتبر الحراك العربي عملية تحول نحو الديمقراطية او لا يعدو ان يكون إعادة ترتيب المنطقة وفق مشروع الفوضى الخلاقة؟**

اولا: المقاربة المفاهيمية للحركات الاجتماعية:

1- تعريف الحركات الاجتماعية: عرّفت **موسوعة علم الاجتماع** الحراك الاجتماعي بأنه:" **مجموع الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من الناس المؤثرين بهدف تغيير(أو مقاومة تغيير) جانب أساسي أو أكثر في المجتمع"**، ركز هذا التعريف على جهود التغيير[1]، وعرفها "**رودولف هيل":**"حركة تستهدف إحداث تغيرات راديكالية في النظام الاجتماعي (البنية والقيم)، خاصة في مجال توزيع الثروة وعلاقات العمل، حيث يشمل حركة الفلاحين والعمال، والحركات الوطنية الفاشية"، يركز هذا التعريف على عملية التغير الكلي والشامل وعلى اسباب الحركة الاجتماعية المتمثلة في عدم وجود عدالة توزيعية، كما يركز على الحركات الشعبوية.

أما **بول ويلكنسون** فيعرفها: "الحركات الاجتماعية هي عمل جماعي مقصود تتسم بالحد الادنى من التنظيم"، [2] ويؤكد **ويلكنسون** على عاملين هامين في تحديد عملية الحراك الاجتماعي، حيث يجب ان تكون عملية هادفة أي تحديد الغاية منها والنتائج المرجوة منها، كما يجب أن تتميز بالتنظيم وما

---

[1] جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة أحمد زايد وآخرون، ج 2، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2002، ص631.

[2] محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي"ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص129.

يترتب عنه من تخطيط و هراكلية التمثيل، أي ضرورة وجود هيكل تنظيمي وقيادة واضحة، وهذا يختلف مع التعريف الاول الذي يدخل ضمنه كل حركة شعبوية تفتقر للتخطيط والتنظيم، وبهذا فهو يستثني الجماعات الأنومية (الفوضوية) المرحلية.

2- **سمات الحركات الاجتماعية**: يركز عالم الاجتماع الفرنسي "**ألان تورين**" على مجوعة من الصفات الضرورة لتسمية حركة معينة أنها حركة اجتماعية ، أهمها:

أ-**التعريف بالذات:** كل حركة اجتماعية يجب أن تنجح بتوصيف نفسها بالتعبير عن مطالبها وأهدافها من حركة التعبير، و يترتب عنه انضمام او تضامن جل الفئات الاجتماعية التي تتقاسم معها نفس الأهداف، كما يسمح للنظام السياسي بتلقيها وإبداء ردة فعل ايجابية او سلبية تجاهها، ومن مقتضيات التعريف بالذات تحديد الفئة الاجتماعية التي تمارس الاحتجاج من حيث كونها فئوية(عمال، طلبة، مهنيون، اطارات....)، أو حركة عامة (الحركات الوطنية).

ب- **المعارضة:** كل حركة اجتماعية يفترض بها أن تعارض وضع اجتماعي وسياسي معين، فهي تستهدف ممارسات وسلوكات سياسية وإجتماعية معينة، فمبدأ المعارضة يقوم على أساس أن الفئة المحتجة التي تقوم بالحركة لم تقبل مطالبها من طرف النظام السياسي (المسؤول قانونيا على تلبيتها)، لذا من غير الطبيعي ان تنشأ حركة اجتماعية احتجاجية لم ترفض مطالبها من طرف النظام، كما أن كل حركة اجتماعية تصل للسلطة وتمارس الحكم تفقد صفة الحركة الاجتماعية وتتحول لجزء من منظومة الحكم(الموالاة) [1].

ج- **شمولية المطالب:** على الحركات الاجتماعية مهما كانت فئوية ان تحمل شعار العمومية و شمولية المطالب، فالقيم والمبادئ التي تدافع عنها يجب ان تتسم بالقبول الجماهيري مثل: المطالبة بتحسين المناخ العام والمطالبة بالإصلاحات السياسية والقانونية، المساواة، الحريات الاساسية، العدالة الاجتماعية[2].

ان نجاح أي حركة اجتماعية مرهون بمدى قدرتها على تعبئة أكبر قدر من المساندة الجماهيرية وتوسيع رقعة المتضامنين معها، وتساهم عمومية المطالب بتوفير أكبر دعم للحركات الاجتماعية كما تكسبها شرعية التمثيل أمام النظام السياسي.

---

[1] المكان نفسه .

[2] Alain Touraine, **sociologie de l'action**, paris : édition de seuil, 1965,p12.

3- أسباب الحركات الاجتماعية: تختلف أسباب الحركات الاحتجاجية الاجتماعية عبر العالم باختلاف المجتمعات والدول والأنظمة السياسية والظروف التاريخية والدولية المسببة لها، كما تختلف من كونها حالة صحية تساهم في تطور ورقي المجتمع، أو كونها مرضية ناتجة عن فشل النظام الاجتماعي والسياسي في اداء وظائفه، أو من كونها مفتعلة من طرف النظام او قوى دولية معادية، لكن يمكن إجمال مجموعة من الاسباب العامة والتي نختصرها كآلاتي:

أ-الاسباب الهيكلية: المتعلقة بفقدان النظام السياسي القدرة عن القيام بعملية الضبط الاجتماعي لصالح جماعات تحت قومية اخرى، كالنقابات او جمعيات أرباب العمل او تنظيمات سرية في اطار ما يسمى بالدولة العميقة او لصالح حركات شعبوية، وعدم قدرة النظام على فرض قيمه مرده الى ضعف وسائل التنشئة السياسية، مما يخلق ضعف في ثقافة الولاء للدولة لتحل محلها الولاءات العصبية والجهوية والمهنية والطبقية والدينية والمذهبية، وغيرها من الولاءات تحت قومية أو فوق قومية[1].

كما أن تعطل قنوات الاتصال بين النظام و البيئة يخلق تشوها في الرسائل المرسلة من قبل المجتمع نحو النظام، وهذا ينتج عنه ازمة اتصال بحسب المقاربة الاتصالية "**لكارل دوتش**"، وفي الاخير تكون مخرجات النظام مغايرة تماما للمدخلات ولا تلبي المطالب المجتمعية، ومنه يعجز النظام عن التكيف مع المستجدات، ويفقد ثقة المجتمع الذي يلجأ لأدوات تصعيديه للتعبير عن مطالبه بوسائل غير سلمية.[2]

ب- الاسباب السوسيو-اقتصادية: تتصدر عادة الاسباب ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي صدارة الاسباب التي تقف وراء الحركات الاحتجاجية، فانعدام العدالة التوزيعية بين مختلف فئات المجتمع و مناطق الوطن بفعل انتشار شبكة من الزبونية السلطوية (توزيع الموارد يكون على حسب الولاء للسلطة و مساندتها وليس على حسب المواطنة و العدالة الاجتماعية) يمثل اهم الاسباب المؤدية للاحتجاج، إذ تلجأ الفئات والمناطق المهمشة والمتضررة من انعدام العدالة الاجتماعية للتعبير عن مطالبها عن طريق حركات اجتماعية احتجاجية بغية استرداد حقوقها المهضومة[3].

---

[1] Rudy Reichstadt," Les révolutions de couleurs", **Diplomatie,** No. 73 (MARS–AVRIL 2015), pp. 60-63 .

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم الهيتم، **مناهج البحث السياسي، بنغازي: دار الكتب الوطنية**، 1996، ص 72.

[3] Irène Bono, Béatrice Hibou, Hamza Meddeb et Mohamed Tozy, ***L'État d'injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie,*** Paris : Karthala, 2015, PP , 5- 22 .

في هذا الصدد يؤكد الماركسيون انه كلما شعرت فئة اجتماعية بالضرر والتهميش نتيجة ممارسات سلطوية فرضها نظام اقتصادي احتكاري، يتولد الرغبة لدى الطبقة المتضررة بالثورة لإعادة التوازن لتوزيع القيم(ماديا و معنويا) بين أفراد المجتمع.

ج-الأسباب خارجية: بفعل عولمة القيم خاصة المتعلقة بقيم العدالة الاجتماعية والحريات الأساسية، أصبحت العديد من المجتمعات التي تعيش القهر السياسي تضطلع للحصول على نفس الحصة من الحقوق والحريات التي تنعم بها المجتمعات الغربية، وساهمت بعض القوى الدولية والمنظمات الدولية الحقوقية (وفق اجندات مختلفة) في دعم الكثير من الحركات الاجتماعية عبر العالم، وقد يصل الدعم في بعض الاحيان لافتعال أزمات من أجل دفع الشعوب للاحتجاج ضد أنظمتها السياسية[1]، ولعبت منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام العالمية دورا فاعلا في إنتشار الكثير من الحركات الاجتماعية عبر الفضاءات الجغرافية المتقاربة، و تعد موجات الحراك العربي أحسن مثال على ذلك.

ثانيا: مسار الحراك العربي بين طروحات التحول الديمقراطي و نظرية المؤامرة الخارجية:

1-الخلفيات التاريخية: نقصد بمصطلح **"الحراك العربي"** تلك الهبَّة الشعبية التي طالت العديد من الدول العربية على مدار العشرية الماضية، والتي انطلقت منذ اواخر 2010 من تونس تحديدا، حيث أصطلح عن الحركة في تونس " **بثورة الياسمين"** نظرا لاتسامها بالسلمية، وإنتقلت الموجة انذاك لعدة دول منها الجزائر(استطاع النظام احتواءها بفعل سياسة شراء السلم الاجتماعي)، ثم الى مصر وليبيا وسوريا و اليمن وبعض إمارات الخليج (استطاعت كذلك ان تقضي على بوادرها بفعل تفعيل منظومة شرعية قوية تقوم على عقيدة الولاء و البراء لأولياء الحكم، و تحريم وتجريم الخروج عن الحكام).

يبقى القاسم المشترك بين اغلب تلك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، هو تقاسمها نفس الاسباب التي يمكن حصرها في الاتي :

- وجود أنظمة حكم تسلطية قمعية صادرت الحريات و فشلت في تسير الشأن العام، من خلال تحولها لأنظمة أبوية وصائية تخلط بين المجال العام و المجال الخاص(خصخصة المجال العام لصالح الطبقة الحاكمة و زبائنها).

[1] حسنين توفيق ابراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 24 جانفي 2013، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

- احتكار السلطة من طرف مجموعة بعينها سواء باسم شرعية تاريخية متآكلة او عن طريق انقلابات عسكرية وعلمية، سلبت الحريات الاساسية ومارست كل اشكال القمع والتهميش ضد مجتمعاتها.
- تردي الاوضاع الاقتصادية بفعل فشل أغلب السياسات الاقتصادية المنتهجة، فجل الانظمة الاقتصادية العربية انظمة ريعية او انظمة تعتمد أساسا عن المديونية الخارجية، مما ساهم من جهة في زيادة قبضة السلطة على المجتمع، ومن جهة أخرى بتدخل المؤسسات المالية والقوى الاقتصادية الدولية في فرض إصلاحات اقتصادية تقشفية و تعسفية، تحمل المواطن العربي تبعاتها و نتائجها.
- تنامي الوعي المجتمعي بالموازاة مع تطور وسائل التواصل العالمية وإطلاع الشعوب العربية على مساحات الحرية و الرفاه الذي تعيشه مجتمعات اخرى في ظل حكومات رشيدة[1].

2- **تداعيات الحراك العربي** : إختلفت الرؤى حول التجربة العربية في مجال التحول السياسي عامة و موجة الحراك العربي كأكبر موجة تحول في المنطقة على الاطلاق، فجزء من المتتبعين للشأن السياسي يرون بإيجابيتها من حيث كونها نجحت في إزاحة أنظمة تسلطية عاتية عمرت أغلبها لأكثر من 60 سنة من الوجود، كما أنها كسرت حاجز الخوف ضد أنظمة كان يعتقد انها لن تزول بفعل إحتكارها لوسائل إكراه وعنف شرعية وغير شرعية.

في حين هناك فريق اخر يعتقد ان موجة الحراك لا تعدو ان تكون سوى خريفا عربيا، وهذا الفريق بدوره ينقسم الى قسمين:

- **القسم الاول:** يؤيد فكرة أن الوقت غير ملائم وأن الوعي المجتمعي في الوطن العربي لم ينضج بما فيه كفاية لتحقيق التحول الديمقراطي، في ظل قدرة الانظمة على إعادة التوازن لصالحها بتفعيل الثورات المضادة التي نجحت أغلبها في إزاحة قوى التغير[2]، سواءً بعودة النظام السابق(التجربة المصرية) أو ببث الفوضى (سوريا، اليمن، ليبيا)، في حين فشل الحراك في تغير الانظمة في اغلب الدول العربية (المماليك في الخليج العربي، لبنان، الاردن، الجزائر، المغرب، موريتانيا).

---

[1] أبو الحسن بشير عمر، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية"، في 20 أوت 2014، على الرابط: http://cfaes.org/?p=286

[2] إسراء جمال رشاد عرفات، **الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي –دراسة مقارنة بين مصر، تونس والبحرين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2017، ص 164.

➢ **القسم الثاني:** وهو اكثر تشاؤما و هو الفريق الذي يدعم فكرة الفوضى الخلاقة، فالحراك بالنسبة لهم عبارة عن مشروع نيو استعماري جديد تم تحضيره بشكل محكم في مخابر أجنبية، وتم الاستعانة بقوى إقليمية (أصابع الاتهام توجه لقطر وتركيا المستفيدتين من موجة التغيير)، كما ساهمت اطراف داخلية منظمات مجتمع مدني وتنظيمات في توفير الدعم اللوجستي له داخليا، و الغرض من كل هذا بث الفوضى وخلق نزاعات داخلية من أجل تفكيك وتفتيت الدول لدويلات و إمارات صغيرة يسهل التحكم بها، بالإضافة لتمرير صفقة القرن لتسوية القضية الفلسطينية نهائيا.

وعليه، تستطيع الدول الكبرى الاستفادة من مصالح وأسواق جديدة وفي نفس الوقت تحقيق الامن و السلم النهائي لإسرائيل، لأنها ستصبح اقوى بكثير من كل دول المنطقة.

تبقى حجج كل طرف مقبولة و مردودة عليه في ان واحد فالفريق الاول بالغ في التفاؤل فيما يخص مخرجات الحراك، حيث تبقى التجربة التونسية التجربة الوحيدة التي بالإمكان الاستشهاد بها جزئيا لإثبات نجاح موجة الحراك و لو مرحليا.

وأما الفريق الثاني الاكثر تشاؤما من الحراك، يغلب على موقفه الحجج التبريرية لوضع سياسي سيئ للغاية، فافتراض نظرية الفوضى الخلاقة يبقى واقعي جدا ولكن الحجج ضعيفة، لان اغلب الثورات المضادة أعادت إنتاج أنظمة اكثر سوءًا من الأولى، وأكثر ولاءً للقوى الخارجية، كما أن الفوضى التي طالت العديد من الدول أغلبها حدث بفعل تدخلات اقليمية وليس دولية، فعلى سبيل المثال النزاعات في اليمن وليبيا وسوريا لعبت فيها السعودية والإمارات وقطر والبحرين، دورا يفوق حجم تدخل القوى الدولية في كثير من الاحيان.

4-**الأفاق المستقبلية:** كشفت موجات الحراك العربي عن حجم الهوة الموجودة بين الانظمة السياسية القائمة والقاعدة المجتمعية، كما أنها بينت ضعف الاطر المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية في إستعاب المطالب المجتمعية المتغيرة.

إن غياب مؤسسات مجتمع مدني ذات فعالية (تبقى تونس الاستثناء) فوت الفرصة عن المجتمعات العربية في إزاحة الانظمة التسلطية بشكل كلي، فاغلب مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب التي رافقت الحراك تفتقر لثقافة الديمقراطية والتداول عن المناصب، كما أن أغلبها استفاد من ريع المنظومات القائمة، حيث يغلب عليها المعارضة الشكلية[1].

[1] المكان نفسه.

من جهة أخرى فشل التنظيمات المدنية في إستعاب كل الفئات الاجتماعية المحتجة في اطار مؤسساتي موحد، سهل من عملية تشتيتها واحتواءها وتأليبها على بعضها البعض، ففي مصر مثلا: استطاعت الدولة العميقة تحميل تنظيم الاخوان كل الازمات الاقتصادية والفوضى الاجتماعية التي حدثت بعد ثورة 25 يناير، مما سهل الانقضاض عليهم والانقلاب على الشرعية والإطاحة بالرئيس المنتخب.

أما التجربة التونسية الاكثر استقرار والأكثر تقدما في مسار التحول، تبقى تجربة حديثة يصعب الحكم عليها، كما أن الوضع الاجتماعي والجيوسياسي التونسي بحكم صغر حجمها وموقعها وبفضل تماسكها الاجتماعي، تختلف تماما عن التجارب العربية الاخرى الاكثر تعقيدا[1].

إن تحقيق التحول السياسي المنشود في المنطقة العربية لا يستلزم القيام بالاحتجاجات والتظاهرات المطلبية فحسب، بل يجب دعم ذلك بتغيير انماط الثقافات السائدة لدى الجمهور العربي الذي تسيطر عليه الثقافة الابوية والأنظمة الوصائية، فبناء المجتمع الديمقراطي يتطلب التغيير في كل مستويات الدولة. ذلك أن الديمقراطية لم تعد في مفهومها، مجموعة من الإجراءات السياسية أو حصيلة عددية لنتائج العملية الانتخابية، وإنما تعني منظومة قيم وأنماط من التفكير؛ إذ إنها تُبنى على أسس ثقافة الحوار والتفاوض واحترام الآخر والاختلاف في وجهات النظر. فالديمقراطية المستدامة ترتبط بالنسق الثقافي للمجتمع، وتعتمد على القيم الاجتماعية ومعتقدات المواطنين حول هيكل الدولة وقدرته على ضمان حقوقهم وحرياتهم.[2]

يبقى استشراف مستقبل التغير والحركات الاجتماعية في المنطقة العربية صعب للغاية، فبعض تجارب التحول تعرضت لانتكاسة حقيقة وتحولت الى فوضى، في حين يبقى الامل في بعض التجارب كالتجربة التونسية، وكذلك إمكانية حدوث إصلاحات سياسية في بعض الدول الاخرى على غرار المغرب والجزائر والأردن.

---

[1] Mansouri, Fethi, Armillei, Riccardo. "The democratic 'transition' in post-revolution Tunisia: conditions for successful 'consolidation' and future prospects", **R/evolutions: global trends & regional issues**, Vol. 4, N°.1, 2016, P171.

[2] مجموعة مؤلفين، **المسألة الدستورية واشكالية بناء الدولة الديمقراطية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية،2020، ص11.

خلاصة واستنتاجات:

تمثل الحركات الاحتجاجية حركة طبيعية بالنظر لحاجة المجتمعات للتكيف مع المستجدات و المطالب الشعبية المتغيرة، كما تمثل فرصة لتصحيح وترقيع الاوضاع التي تسببت بها الانظمة السياسية، لذا من الاجدر التعامل مع تلك الحركات على أساس أنها ظواهر صحية أكثر منها ظواهر مرضية، ويبقى الحراك العربي تجربة اختلفت فيه الرؤى بالنظر لغياب معلومات دقيقة حول كيفية حدوثه، بين الاسباب الواقعية والمحفزات الخارجية التي ساهمت في تأجيجه وانتشاره وخروجه عن اهدافه المنشودة.

فكلما كانت هناك حاجة للتغير بفعل شعور بعض الفئات الاجتماعية بالتهميش و الاقصاء من طرف النظام السياسي بسب ممارساته السلطوية و الاحتكارية للآليات التمثيل ، ينتج عنها النزعة الاحتجاجية للفئات الاجتماعية التي تضررت جراء سلوكيات النظام، مما يدفعها للتعبير عن ذلك عبر الحركات الاحتجاجية سواء بطريقة سلمية او عنيفة بغرض تغير الوضع لصالحها ولصالح مطالبها المشروعة، لإعادة التوازن لتوزيع المصالح داخل المجتمعات.

يمارس النسق الدولي بمختلف فروعه القانونية (القانون الدولي والمعاهدات الدولية)، والمؤسسية (المنظمات الحكومية مثل الامم المتحدة وغير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية..)،والاقتصادي (منظمة التجارة الدولية، نظام بروتن وودز، العقوبات الاقتصادية)، الامني (الاحلاف الدولية مثل الحلف الاطلسي)، والسياسي، ضغوطات مستمرة على الدول خاصة التي لا تسير وفق النهج الغربي البرالي، بغية تغير سياستها و توجهات وفق ما يتماشى واهدافها ومصالحها الحيوية.

تعبر الحركات الاحتجاجية عبر العالم بصدق عن حجم التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية، اذ يصعب التمييز بين العوامل الاكثر تأثيرا في السياسات الدولية من حيث مصدرها، هل هي داخلية اي خاضعة لإرادة الدول ومصالحها الداخلية؟، ام تخضع لإكراهات وضغوطات البنية الدولية والأحداث الدولية الكبرى.

قائمة المراجع المعتمدة لاعداد المقياس:

اولا: بالغة العربية:

1-الكتب

1. صبري مقلد اسماعيل ، **العلاقات السياسية الدولية"دراسة في الاصول والنظريات"**، القاهرة:المكتبة الاكاديمية، 1991.
2. صبري مقلد اسماعيل ، **العلاقات الساسية الدولية**، الكويت: دار السلاسل، ط1 ، 1987.
3. واندت، الكسندر **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، تر: جبر صالح العتبي، الرياض: النشر العالمي والمطابع للنشر والتوزيع، 2003.
4. ويلكينسون بول ، العلاقات الدولية"مقدمة قصيرة جدا"، لندن:مؤسسة هنداوي، 2017
5. دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: دار الكاظمة، 1985.
6. غيل بايتس ،**النجم الصاعد الصين: دبلوماسية امنية جديدة**،تر:دلال ابو حيدر،لبنان:دار الكتاب العربي،2009.
7. بيليس جون وسميت ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث ، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
8. عودة جهاد ، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).
9. ناي جوزيف ، **القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب** : تر إبراهيم محمد علي، دب ن: بروجيت سنديكت، 2004 .
10. ناي جوزيف سي ، **القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق، البحيري، الرياض، العبيكان، 2007.
11. مارشال جوردون ، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة أحمد زايد وآخرون، ج 2، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.
12. ميرشايمر جون ،**مأساة القوى العظمى**،تر: مصطفى محمد قاسم،الرياض:مكتبة فهد الوطنية،2012.
13. حتي ناصيف يوسف, **النظرية في العلاقات الدولية**, بيروت: دار الكتاب العربي، 1885.
14. بدوي محمد طه ، **أصول علم العلاقات الدولية**، القاهرة: المكتب العربي الحديث، 2019.

15. عبد الحميد محمد سامي ، **العلاقات الدولية "مقدمة لدراسة القانون الدولي العام"**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

16. عارف نصر محمد، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: "التحول من الدولة الى المجتمع و من الثقافة الى السوق**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006.

17. السويدي محمد ، **علم الاجتماع السياسي"ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

18. أبو القاسم الهيتم مصطفى عبد الله ، **مناهج البحث السياسي**، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1996 .

19. مازار مايكل جيه وأخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، كاليفورنا: مؤسسة راند، 2016.

20. مجموعة مؤلفين، **المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية،2020.

21. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

22. العقابي،عودة **العلاقات الدولية"دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخوالتنظير**، (القاهرة: كلية العلوم السياسية والاقتصاد).

23. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، القاهرة : المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.

24. تاحي طارق ، **تحليل "المعضلة الامنية" في الدراسات الامنية الدولية الجديدة** ، عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسي، 2018 .

25. عطوان خضر ، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009.

26. سليمان يمنى ، **القوة الذكية المفهوم والأبعاد**، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، 2016.

27. عويسي نماء ، **القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية** ، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات 2018.

2-المجلات العلمية:

1. حكيمي توفيق ،" موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، (ع12،ماي 2015).
2. عبد الحسين حسين ، "المواجهة الأمريكية الصينية مؤشر على السياسة الدولي"، **مجلة المجلة**،(ع.1589 نوفمبر 1913).
3. بن عنتر عبد النور ، "الدولة العولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"، **شؤون الأوسط**، (ع.107، صيف 2002).
4. تاشيبينار عمر ،" الاستدارة الامريكية من الشرق الأوسط نحو اسيا -الباسيفيك"،تر: ريم دبيات، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (ع103،صيف. 2015).
5. كباني صليحة ، "الدراسات الأمنية بين الإتجاهيين التقليدي والحديث "، **مجلة العلوم الإنسانية**، (ع.38 ديسمبر2012.
6. فريد ميليسا، "القوة وأهميتها في العلاقات الدولية"، **مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، (ع.6، 2014) .

3-الأطروحات الجامعية غير المنشورة.

1. رشاد عرفات إسراء جمال ، **الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر، تونس والبحرين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2017.
2. رامي حميد ، **الاستراتيجية الامنية للاتحاد الاوروبي في ظل التهديدات الامنية الجديدة"فترة ما بعد الحرب الباردة"**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020.
3. زغبة عبد المالك ، تأثير **التكنولوجيا على العلاقات الدولية**، الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1. Touraine Alain, **sociologie de l'action**, paris : édition de seuil, 1965.
2. Wendt Alexander, "Anarchy is what States Make of it: the Social Construction of Power Politics", **International Organization** vol. 46, n°.2, spring, 1992.
3. Brown Chris and Ainley Kristen, **Understanding International Relations**, UK: Palgrave Macmillan 3rd,2005.
4. Columba peoples and Nick Vaughan- Williams, **Critical Security Studies**: **An Introduction,** London: Routledge, 2014.
5. Morgenthau Hans j **, In Defense of the National Interest a Critical Examination of American Foreign Policy ,** New York, Alfred A.kroof, 1st edi , 1951.
6. N. WALTZ KENNETH, **Theory of International Politics ,**Californi**a :** Addison-Wesley Publishing, 1979.
7. Sorpong Peou**, Peace and Security in the Asia-Pacific**, Oxford :Praeger,2010 .
8. W.Doyle Michael, **Lebralism and the end of the World War**, New Yourk, Combia University Press, 1996), p.80.
9. Bono Irène, Béatrice Hibou, Meddeb Hamza et Tozy Mohamed**, *L'État d'injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie*,** Paris : Karthala, 2015.
10. chinaasa Xiabg cao, « responsible power» Altrilistec, ambision on ,Ambigousou .**journal of china studies**, vol4 N°3 dez.2013.
11. Reichstadt Rudy," Les révolutions de couleurs"**, Diplomatie,** No. 73 (MARS–AVRIL 2015),.
12. Fethi Mansouri, , Riccardo Armillei,. "The democratic 'transition' in post-revolution Tunisia: conditions for successful 'consolidation' and future prospects", **R/evolutions: global trends & regional issues**, Vol. 4, N°.1, 2016.

رابعا: مواقع الانترنت:

1. جوزيف، "**حدود القوة الأمريكية**"، تر: علي حسين باكير، على الموقع: ناي https://bakeerali.wordpress.com/2006/02/17 تاريخ الاطلاع: 2018/02/12.
2. الصاوي عبد الحافظ، **"الاقتصاد التركي ومواجهة التحديات"** على الرابط، http://www.alaraby.couk.12/10/2016 ، تاريخ الاطلاع: 2017/02/15.
3. ابراهيم حسنين توفيق، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 24 جانفي 2013، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html
4. بشير عمر أبو الحسن ، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية"، في 20 أوت 2014، على الرابط: http://cfaes.org/?p=286